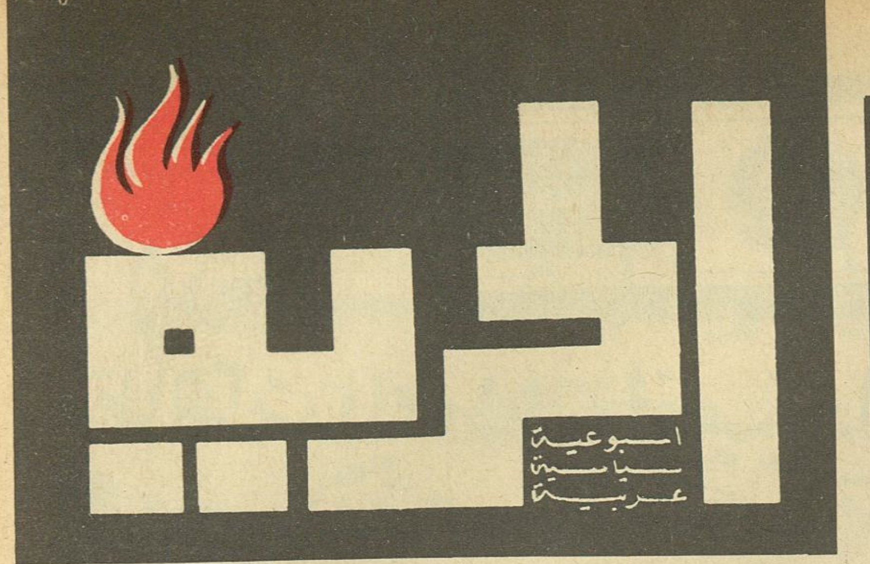


بيروت - الاثنين - ٣-٨-١٩٧٠ - العدد ٥٢٦ - السنة الحادية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل
AL-HOURRIAH - NO 526 - 3-8-1970 - BEYROUTH

مأزق العدو.. أم مأزق الأبواق اللبنانية

بعد القبول بالمقترحات الأميركية:

● اتجاهات النظام المصري في مواجهة معركة الحل السلمي

- القبول بالتوازن الامبريالي
- تكريس الهيمنة السياسية للجيش
- الاستناد الى مركز الثقل المصري في الوضع العربي

● سياسة الاتحاد السوفياتي العربية

من دعم الانتصارات الى دعم الهزائم

● كي لا تقع المقاومة في الفخ السياسي المنصوب لها

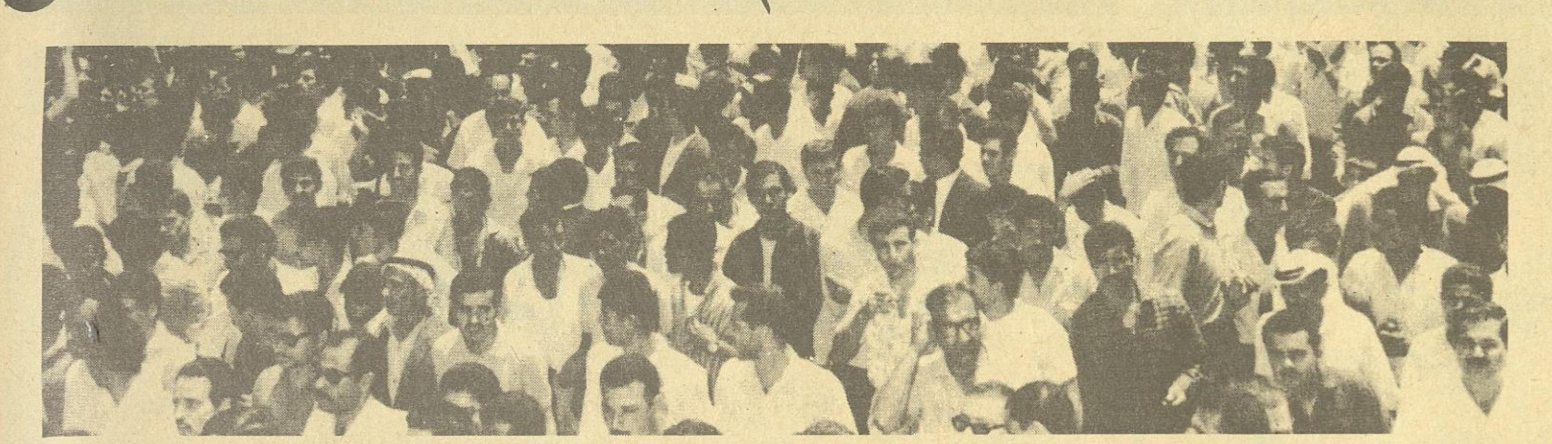
قابوس .. أو مسرحية بريطانيا في تغيير السلطان!



مظاهرات واضرابات في الأردن ضد قبول المقترحات الأميركية

مسيرة شعبية كبيرة تضم ٦٠ ألفاً

بناء على دعوة اللجنة المركزية لحركة المقاومة خرجت مسيرة شعبية كبيرة اعتبرت اكبر مظاهرة شعبية في تاريخ الاردن تعبيرا عن رفض المقترحات الاميركية التي قبلت بها القاهرة وعمان .


جانب من المسيرة الجماهيرية في عمان ضد المقترحات الاميركية

وقدرت وكالات الانباء عدد المتظاهرين بحوالي ٦٠ الف شخص ، ورفع المشتركون في المسيرة التي كان يتقدمها العلم الفلسطيني مئات اللافتات التي تهاجم المبادرة الاميركية وتصفها بانها تصفية شاملة للقضية الفلسطينية وتآمر على الشعب الفلسطيني .

وحملت معظم اللافتات اسم اللجنة المركزية جاء فيها :

— الاقتراح الاميركي وكل من يتبناه اعتداء على الشعب الفلسطيني

— الانظمة العربية لا تملك ان تسلم ارضنا الى العدو الغاصب .

— حرب التحرير الشعبية هي الطريق الوحيد لتحقيق الانتصار .

واشترك في المسيرة عدد كبير من الفدائيين والاشبال ، كانوا يركبون عشرات السيارات المسلحة بالمدافع الرشاشة ويحملون اسلحتهم . وكان من بين المشتركين في المسيرة عدد من الفدائيات والنساء وقد لف بعضهن العلم الفلسطيني حولهن .

والقى ياسر عرفات كلمة في نهاية المسيرة قال فيها : « تخوض الثورة الفلسطينية هذه المعركة كما خاضتها منذ اول انطلاقتها عام ١٩٦٥ عندما قالت أن هدفنا الاساسي هو تحرير الارض من البحر الى النهر ومن الناقورة الى العقبة .. وقال ياسر عرفات أن الثورة الفلسطينية معنية باجتثاث الكيان الصهيوني .. ولن تسمح مطلقا بمحاولات التصفية والحلول الوسط تمر علينا » .

الاضراب

وقبل هذه المسيرة تم اضراب شامل يوم الخميس في عمان مدة ساعتين بدعوة صادرة عن اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ولجنة المتابعة للحركة الوطنية الاردنية .

مظاهرة الشعبية والديمقراطية

وكانت الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الديمقراطية قد نظمتا مظاهرة يوم الاثنين الماضي .. وقد شارك في المظاهرة فدائيو المنظمتين والميليشيا الشعبية .

واتخذت في نهايتها مقررات تعلن رفض المقترحات الاميركية وشجب موافقة بعض الانظمة العربية عليها .

تشكيل هيئة مشتركة من فصائل حركة المقاومة الفلسطينية والقوى التقدمية اللبنانية

بعد التطورات الاخيرة باعلان قبول المقترحات الاميركية ، في القاهرة اولا ، وفي عمان بعد ذلك ، تداعت فصائل حركة المقاومة الفلسطينية والقوى التقدمية اللبنانية الى اجتماع مشترك للبحث في اتخاذ موقف سياسي موحد ..

في الاجتماع الاول حضرت جميع الفئات والمنظمات ما عدا الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا) . اما الحزب الشيوعي اللبناني الذي حضر الاجتماع فقد رفض البحث باي موضوع وطلب تاجيل الاجتماع الى يوم ثان كي يحضر الحزبان الغائبان . وكان واضحا ان هذا التاجيل الذي طلبه مندوب الحزب الشيوعي يخفي موقفا سياسيا بعدم الاشتراك في موقف واحد مع حركة المقاومة تجاه قبول المقترحات الاميركية . وبالفعل وبالرغم من تاجيل الاجتماع فان الحزب الشيوعي تغيب عن الحضور بالاضافة الى الحزبين الغائبين في الاجتماع الاول . واصدرت الاحزاب الثلاثة (الحزب الشيوعي — الحزب التقدمي الاشتراكي — حزب البعث « سوريا ») بيانا منفردا هاجمت فيه المشاريع الاستسلامية والمبادرة الاميركية بشكل عام جدا ، دون اية اشارة الى قبول المقترحات الاميركية !!
اما في اجتماع فصائل حركة المقاومة الفلسطينية والاحزاب والقوى التقدمية اللبنانية فقد اتفق على تشكيل هيئة مشتركة دائمة فلسطينية — لبنانية لمجابهة تطورات الموقف بعد القبول بالمقترحات الاميركية .

اتفق المجتمعون على القيام بحملة سياسية مشتركة تبدا ببيان مشترك اولي يحدد موقف فصائل حركة المقاومة والقوى التقدمية اللبنانية من مؤامرة التسوية السلمية على ان يتبعه عقد ندوات جماهيرية واسعة واصدار نشرة خاصة عن الهيئة المشتركة ، واتفق كذلك ان تجتمع « الهيئة المشتركة » بشكل دوري وكلما تدعو الحاجة .. وهذا نص البيان المشترك الذي صدر :

يا جماهير شعبنا المكافح

ان مؤامرة الحل السلمي قد دخلت مرحلتها التنفيذية .. فالمشروع الاميركي الاخير المسمى بمقترحات « روجرز » ، جاء في وقت اشتدت فيه محاولات احتواء حركة المقاومة الفلسطينية وضربها .. بعد ان بلغت الحملة الاعلامية التخطيطية على العمل الفدائي ذروتها .. كل ذلك كان تمهيدا واضحا لما اعلن مؤخرا من قبول المقترحات الاميركية .

لقد حاولت هذه الانظمة التي قبلت بالمقترحات الاميركية تصوير موقفها على انه موقف « تكتيكي » بارع وتحرك سياسي هام وفعال ، بينما ينص المشروع على ما يلي :

١ — يشترط وقف اطلاق النار على جميع الجبهات ، مما يعني تجميد العمل الفدائي تمهيدا لضربه وسحقه.

٢ — انسحاب اسرائيلي عن الاراضي المحتلة بعد ٥ حزيران غير كامل ومحدود مقابل التنازلات العربية التالية :

ا — ضمان حرية الملاحة الاسرائيلية في قناة السويس وخليج العقبة .

ب — تجريد جميع المناطق المحيطة باسرائيل من السلاح (الضفة الغربية ، سيناء ، الجولان) .

ج — انهاء حالة الحرب بوثائق ومعاهدات دولية تضمنها الدول الكبرى وتودع في هيئة الامم على ان يضمن ذلك صراحة ، الاعتراف بحدود امنة ومستقرة لاسرائيل .

د — تصفية القضية الفلسطينية نهائيا واعتبار قضية شعب فلسطين مسالة لاجئين تحل عن طريق تنفيذ قرارات الامم المتحدة بهذا الشان ، اي تبني المفهوم الاستعماري لقضية شعب فلسطين .

وان ذلك يعني أول ما يعني تصفية العمل الفدائي الفلسطيني ، وضرب حركة التحرر العربية المعادية للصهيونية والمصالح الاستعمارية بما في ذلك المصالح الرجعية العميلة .

٣ — تركيز الكيان الاسرائيلي كقاعدة استعمارية تضمن الهيمنة الكاملة للاستعمار والصهيونية على الوطن العربي ، سياسيا وعسكريا واقتصاديا .

يا جماهير شعبنا المناضل

لقد جاء القبول بالمقترحات الاميركية ليثبت مرة اخرى القصور عن مواجهة جديدة وحاسمة للمعسكر الامبريالي الصهيوني .

هذا القصور الذي حاولوا تغطيته بشعار ازالة اثار العدوان مترافقا مع الموافقة على قرار مجلس الامن الدولي التصفوي الذي يتضمن تسوية سلمية دائمة مع اسرائيل ، واعتراف بالكيان الصهيوني الغاصب . واوضح ان ذلك يتناقض تناقضا صارخا مع حركة التحرر الوطني الفلسطيني وحركة التحرر العربي الهادفة الى القضاء على الكيان الصهيوني قضاء مبرما ، وتحرير جميع الاراضي المغتصبة والمحتلة .

ان الجماهير الفلسطينية التي حملت السلاح في مسيرة حرب التحرير ، والجماهير العربية التي وقفت بصلابة لدعم هذه المسيرة وحمايتها .. هي الضمان الوحيد للوقوف والتصدي بوجه المؤامرات الاستسلامية والحيلولة دون تصفية القضية الفلسطينية ، وذلك بمزيد من التلاحم بين الثورة الفلسطينية والقوى التقدمية والوطنية في الوطن العربي .

عاشت الثورة الفلسطينية

عاش النضال العربي من اجل تحرير فلسطين وتصفية المصالح الاستعمارية .

ولتسقط كل الحلول الاستسلامية والانهزامية .

فصائل حركة المقاومة :

١ — حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)
٢ — جبهة التحرير العربية .
٣ — الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
٤ — الجبهة الشعبية الديمقراطية
٥ — الجبهة الشعبية (القيادة العامة) .
٦ — الصاعقة

الحركة الوطنية التقدمية اللبنانية :

١ — حزب البعث الاشتراكي العربي .
٢ — منظمة الاشتراكيين اللبنانيين — لبنان الاشتراكي .
٣ — حزب العمل الاشتراكي العربي .
٤ — اتحاد الشيوعيين .
٥ — المستقلون التقدميون .
٦ الحركة اللبنانية المساندة لفتح.

بيان من الاتحادات والروابط الطلابية العربية : المبادرة الاميركية تستهدف تصفية الثورة الفلسطينية .

اصدرت الاتحادات والروابط الطلابية العربية بيانا شجبت فيه المقترحات الاميركية ، واعتبرت ان هذه المقترحات « ضربة ناجحة موجهة ضد حركة التحرر العربي .. وخدمة للقوى الامبريالية وعملائها في المنطقة » .. وقد وقع البيان كل من :

الاتحاد الوطني لطلبة سوريا
كنفدرالية الطلبة العرب
الاتحاد الوطني لطلبة الكويت
الوطني لطلبة العراق .
اللجنة التحضيرية للاتحاد
اتحاد الطلبة الاردنيين
اتحاد طلاب اليمن
الاتحاد العام لطلبة فلسطين
رابطة الطلاب اللبنانية
التقدمية في الجامعة الاميركية.
مجلس الطلبة في الجامعة الاميركية

الحرية
صاحب الامتياز محسن ابراهيم
المدير المسؤول حسن فخر
مدير الادارة ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العمارنة — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

لماذا وافقت اسرائيل على المقترحات الامريكية ؟!

اذا كان محمد حسنين هيكل قد تنبأ في مقاله صباح يوم الجمعة الماضي بان اسرائيل سوف تعلن قبولها للمقترحات الاميركية (وقد تم ذلك فعلا مساء اليوم نفسه) فان الوزير المصري حرص على وصف هذا الموقف المنتظر بانه « موقف التظاهر بالقبول » . ومثل هذا الوصف من جانب هيكل كان مخرجا لفظيا لا غنى عنه للتملص سريعا من « المنطق » القصير النفس الذي جرت محاولة تمرير الموافقة المصرية على المقترحات الاميركية بالاستناد اليه وهو : ان اسرائيل سوف ترفض المقترحات وبذلك نكون قد احرجناها وكشفنا حقيقتها امام الراي العام العالمي ! فلما ردت اسرائيل على « الاحراج » بالموافقة كان لا بد من استنباط « منطق » اخر يبقي الجماهير مشدودة الى اسطورة « المناورة العربية الذكية البارعة » ... ومن هنا كانت الحكاية الجديدة عن « التظاهر بالقبول » ، وهي حكاية سوف تسمح لاصحابها بالمضي في استعمال « المنطق » الذي يختبئون خلفه ، اذ لن يصعب عليهم ان يقولوا الان : طالما ان اسرائيل تتظاهر بالقبول فلنمض شوطا اخر في كشف هذا « التظاهر » وبذلك نكون قد احرجناها وكشفنا حقيقتها امام الراي العام العالمي .. مرة اخرى !!

هل هو فعلا مجرد تظاهر بالقبول ذاك الذي اعلنه بيان الحكومة الاسرائيلية مساء يوم الجمعة الماضي أم انه ينطوي على شيء اخر ؟

ان القبول الاسرائيلي بالمقترحات الامريكية ياتي ليسلط مزيدا من الضوء ، على السياق السياسي الحقيقي الذي انبت تلك المقترحات واكسبها القدرة على الفعل والتاثير في الموقف العربي الرسمي وفي الموقف الاسرائيلي على حد سواء .

لم تكن المقترحات مجرد نصوص لفظية هائمة ابتكرتها عبقرية روجرز وهو يبحث عن حل لازمة الشرق الاوسط . بل كانت اولا وفي الاساس حصيلة اتفاق فعلي بين طرفي التوازن الدولي الكبيرين على خطوط حل سلمي يحفظ المصالح الجوهرية لاسرائيل (بقاءها وامنها) ويفرض تنازلات نهائية وحاسمة على الانظمة العربية اللاهثة وراء التسوية . ومن هنا كانت المقترحات الامريكية تكتسب اهميتها وقدرتها على التاثير في مجرى الاحداث .

ان هذه الخلفية الدولية الكامنة وراء مقترحات روجرز هي العامل الاساسي الذي ينبغي ان نفسر في ضوئه موافقة اسرائيل على المقترحات وعلى قرار مجلس الامن من ورائها. فهل كان باستطاعة اسرائيل ان ترفض مبادرة امريكية تحفظ لها مصالحها الجوهرية من ناحية ، وتنسجم مع تقديرات الولايات المتحدة لما يسمح به التوازن الدولي من ناحية ثانية ؟

واذا كانت موافقة اسرائيل قد بدت منذ اللحظة الاولى امرا منتظرا ، فكيف نفسر اذن ظاهرة حزب غاحال الرافض حتى الان ، وكيف نفسر التعسر الشديد الذي رافق اجتماعات الحكومة الاسرائيلية قبل اعلان الموافقة ... ثم كيف نفسر الموافقة بعد كل تلك المقدمات ؟

ان النزعة التي اظهرها حزب غاحال في موقفه المتصلب (وهو بالمناسبة لا ينفرد بها) هي نزعة لا تستعصي على التفسير في مجتمع كالمجتمع الاسرائيلي يلعب فيه العامل الايديولوجي (الصهيونية) دورا يتخطى بكثير الدور « العادي » الذي يلعبه في اي مجتمع اخر . والايديولوجية الصهيونية ، التي تتغذى من اساطير دينية تنتمي الى عصر اخر ، كانت تجد امتدادها السياسي في موقف توسعي ظل يتارجح خلال السنوات الثلاث الماضية ما بين المناداة بضم الاراضي العربية المحتلة عام ٦٧ وما بين الافصاح عن الرغبة في امتلاكها مع اراض عربية غيرها على طريق اكمال « الخارطة الموعودة » . ومن هنا كان التصلب السياسي لحزب غاحال يستمد جذوره ، وتواصله مع قوى فعلية في المجتمع الاسرائيلي .

الا انه اذا كانت الايديولوجية الصهيونية قد حكمت على اي موقف ايديولوجي او سياسي غير صهيوني بالبقاء كليا على هامش المجتمع الاسرائيلي ، فان نزعة التوسع الارضي التي تنطوي عليها تلك الايديولوجية لم تكن قادرة على ممارسة فعاليتها السياسية من فوق وبالتعاكس مع الارتباطات العضوية القائمة بين اسرائيل وبين الامبريالية العالمية ممثلة بالولايات المتحدة الامريكية اساسا .

صحيح ان الهيمنة الكاملة للايديولوجية الصهيونية (باساطيرها التوسعية) على المجتمع الاسرائيلي تشكل عنصر تماسكه الاول ، الا ان مساعدات « يهود المنفى » (الرأسمالية اليهودية العالمية) ومساعدات الدول الامبريالية (الولايات المتحدة خاصة) تشكل بالمقابل شريان الحياة الاساسي الذي تتغذى منه اسرائيل . والتبعية للمعونة الخارجية التي تقدم الولايات المتحدة اهم اجزائها (التجهيز العسكري والمعونة الاقتصادية) اذ تشكل اهم مظاهر القوة الاسرائيلية ، انما تفرض في الوقت نفسه حدودا لحركة تلك القوة ليس من السهل تخطيها . وهو امر معناه ان اسرائيل مطالبة دائما بترسيخ نقاط اللقاء (او التطابق) بين حدود سياستها ومواقع السياسة الامريكية والرأسمال اليهودي العالمي .

ولم يكن التعسر الذي رافق اجتماعات الحكومة الاسرائيلية وهي تناقش المقترحات الامريكية الا محاولة لتذليل الصعوبات التي تعترض امكانية الدمج بين اتجاهين : اتجاه الحفاظ على التماسك الايديولوجي الصهيوني للمجتمع الاسرائيلي باساطيره الكبرى ، واتجاه الاحتفاظ بمساعدات « يهود المنفى » والولايات المتحدة الامريكية .

وليس سرا ان مقترحات روجرز تمثل في الاساس الموقع الذي تنطلق منه الرأسمالية اليهودية العالمية (لنتذكر هنا دور غولدمان ومشاريعه) ومعها الولايات المتحدة الامريكية ، في فهمها للصراع العربي الاسرائيلي خلال المرحلة الراهنة ولحدوده ضمن اطار التوازن الدولي الحالي . وهو فهم لا يرى مخرجا مرحليا للصراع الا بحل تقوى الانظمة الحاكمة في كل من اسرائيل والاقطار العربية على احتماله . وتحقيق هذا الحل اذ يفرض تنازلات حقيقية من الجانب العربي لصالح ترسيخ الكيان الصهيوني والاعتراف به ، يفرض بالمقابل « تنازلات » اخرى على الجانب الصهيوني تقوم على كبح نزعة التوسع الارضي وتعويض اي اهتزاز يمكن ان يصيب عامل التماسك الايديولوجي الصهيوني الذي يشد المجتمع الاسرائيلي ، بالتشديد على توثيق الاواصر بين اسرائيل والدول الراسمالية الغربية بغية الحفاظ على تميز المجتمع الاسرائيلي وتجنب اندماجه في المشرق .

هذا المخرج هو الذي اتت المقترحات الاميركية تفتحه بالاستناد الى قرار مجلس الامن . ولم يكن في قدرة القوى المؤثرة في المجتمع الاسرائيلي ان تمارس تصلبا يتجاوز حدود موقف واشنطن ومعها الرأسمالية اليهودية العالمية ، لانه سوف يتجاوز عندئذ قوى يرتبط استمرار الوجود الاسرائيلي بالعلاقة العضوية معها اساسا . وقد كان امرا معبرا بالفعل ان يعود دايان نفسه الى تذكير مواطنيه خلال الاسبوع الماضي ، بان اسرائيل لا تستطيع مواجهة قضايا امنها ووجودها خارج دائرة صلاتها الوثيقة بحلفائها وفي طليعتهم الولايات المتحدة .

ان الموافقة على المقترحات الاميركية هي النتيجة الوحيدة التي كان باستطاعة الحكومة الاسرائيلية الانتهاء اليها رغم صراخ وزراء حزب غاحال . واذا كانت المقترحات ، ومن ورائها قرار مجلس الامن ، تؤمن لاسرائيل حلا يحفظ مصالحها الجوهرية (البقاء والامن والاعتراف) ، فان التوضيحات التي ادلى بها نيكسون عشية الموافقة الاسرائيلية قد اتت تمتص كل الهواجس التي اظهرتها حكومة غولدا مائير حيال المسائل الاجرائية وفي طليعتها قرار وقف اطلاق النار .

لقد اوضح نيكسون ان جميع الاطراف متفقة على اقتران وقف اطلاق النار بتجميد عسكري لا يسمح لاحد باستغلال فترة الهدنة المؤقتة من أجل احداث اي تغيير في ميزان القوى الراهن بين مصر واسرائيل ... وهكذا تسقط حيلة اخرى من الحيل التي استخدمت لتمرير الموافقة المصرية على المقترحات الاميركية ، حين زعم الموافقون — تضليلا للجماهير العربية — ان هدنة الاشهر الثلاثة سوف تكون فرصة ذهبية لتركيب اجهزة ومعدات عسكرية « تسمح بشن حرب التحرير في ايلول » !!

... ثم ماذا بعد الموافقة الاسرائيلية ؟؟ .

لقد انتقل يارينغ الى نيويورك مفتتحا بذلك مرحلة التنفيذ في مسيرة الحل السلمي بعد أشهر التمهيد الطويلة .

ودون اية محاولة لاستباق النتائج يمكن القول منذ الان أن اسرائيل ، ومعها الولايات المتحدة ، سوف تحاول استثمار الموقع الذي تدهورت اليه الانظمة العربية بالموافقة غير المتحفظة على المقترحات الامريكية ، لتعزيز مكاسبها وفرض اجتهاداتها التفسيرية لقرار مجلس الامن . فمن المؤكد ان اسرائيل سوف تحاول تقليص المسافة — الى اقصى الحدود — بين المحادثات غير المباشرة التي تنص عليها المقترحات الامريكية وبين المفاوضات المباشرة التي نادت بها طويلا حكومة تل ابيب . ومن المؤكد ايضا ان محاولات سوف تبذل لتفسير قرار مجلس الامن بشكل يمكن معه استثناء بعض الاراضي العربية من مبدأ الانسحاب .

ولن يكون مفاجئا ان تطلع علينا انظمة الحل السلمي العربية « بتكتيك ذكي » اخر يفرض تنازلات عربية جديدة طالما ان المهم في النهاية هو « احراج » اسرائيل !

بعد اقفال الاذاعات الفلسطينية في القاهرة

ابعاد العناصر المؤيدة للمنظمات الفلسطينية

بعد اغلاق الاذاعات الفلسطينية في القاهرة اتخذت السلطات المصرية اجراءات ضد العناصر الفلسطينية الموجودة في القاهرة سواء من الطلاب او من ممثلي المنظمات الفدائية ، وقد شملت هذه الاجراءات العشرات من انصار الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الديمقراطية وبعد ان تحتجز هذه العناصر يتم ابعادها خارج الاراضي المصرية، وقد وصل عدد منهم الى بيروت وعمان بالطائرة. ولم يقتصر الابعاد على العناصر الفلسطينية بل شمل ايضا بعض الطلبة العرب الذين يدرسون في القاهرة لانهم يؤيدون ويناصرون المنظمات الفدائية .



بعد المؤتمر القومي الرابع للاتحاد الاشتراكي العربي

اتجاهات النظام الناصري في مواجهة معركة الحل السلمي

في جلسة المؤتمر الرابع التي انعقدت في ٢٤ تموز ، بعد ان القى عبد الناصر خطابه ، طرح سؤالان على الاقل تناولا مسالة الفترات التي فصلت تتابع المواقف المتعلقة بقرار مجلس الامن وتنفيذه .

■ القبول بالتوازن الامبريالي
■ تكريس الهيمنة السياسية للجيش
■ الاستناد الى مركز الثقل المصري في الوضع العربي

ففي الاول من أيار كان الرئيس المصري قد وجه نداءه المعروف الى نيكسون يطالبه فيه بالكف عن تشجيع اسرائيل على العدوان وذلك بقطع المساعدات العسكرية عنها ، ويهدده بتعريض المصالح الاميركية في المنطقة العربية لاخطار فادحة . ولم يجب نيكسون على نداء عبد الناصر ، الى ان اتى مشروع روجرز الذي ارسل الى الدولتين المعنيتين — مصر واسرائيل — في ٢٠ حزيران اي بعد اكثر من شهر ونصف الشهر على خطاب عبد الناصر . وقد اعتبر الناطق الرسمي باسم الرئيس المصري المبادرة الاميركية جوابا على الموقف المصري ، وعاد عبد الناصر يؤكد هذا التفسير في جواب واضح ومباشر على سؤال هو الاخر مباشر ، ولم تجب الحكومة المصرية بدورها على المشروع — الجواب الاميركي الا في ٢٢ تموز عشية الخطاب ، اي بعد انقضاء شهر تقريبا.

عندما تسترجع الاحداث التي وقعت في الفترات التي تفصل بين المبادرات ، تبدو المبادرات ذات صلة وثيقة بهذه الاحداث حتى ان هذه الاخيرة تملي الى حد بعيد المبادرات نفسها ، وبالطبع توقيتها . فالنداء الى الرئيس الاميركي جاء في اعقاب فترة من احرج الفترات التي عرفها النظام الناصري في مواجهته للعدوان الاسرائيلي ، وهي الفترة التي تلت الضرب المتواصل لضواحي القاهرة ولابي زعبل ولكنها كذلك الفترة التي كان الفنيون السوفيات قد انتهوا خلالها من تركيز قواعد الصواريخ في الداخل وعلى بعد الثلاثين كيلو مترا عن قناة السويس . وجاءت رسالة روجرز بعد ان اصبح من الواضح ان القيادة السوفياتية لن تسمح بالخرق الاسرائيلي المستمر للاجواء المصرية وبتعريض النظام الناصري لهزيمة معنوية قاسية تفسح الطريق أمام يمين مستسلم لا يرى حلا الا في القبول بالشروط الاسرائيلية والاميركية . لذلك لم يكن هناك تناقض وتخبط في الموقف الاميركي الذي ادى في وقت واحد الى رسالة روجرز وتصريحات نيكسون حول احتمال صدام اميركي — سوفياتي في الشرق الاوسط . فالموقفان جواب ذو شقين على الموقف السوفياتي : الشق الاول — روجرز — ينطلق من واقع المساندة السوفياتية وطابعها الحازم ، بينما يحاول الشق الثاني — نيكسون حصر هذه المساندة في الحدود التي وصلت اليها يومذاك ولم تتجاوزها فعلا . ويستفيد العنصر الثالث ، جواب ٢٣ تموز على رسالة روجرز من الانتصار النسبي الذي احرزته القوات المصرية على القناة بردعها للطيران الاسرائيلي، كما يستفيد من تنسيق دقيق مع القيادة السوفياتية .

هذا يعني ان دلالة اي موقف من المواقف السابقة واللاحقة ولا شك ، لا تصبح واضحة فعلا الا بصلتها بالاحداث التي ترافقها وتتبعها . فالجواب المصري الذي اعلن منذ عشرة أيام يفتتح مرحلة جديدة من الاحداث والاتصالات والمواقف لم يرتسم بعد اتجاهها. فحتى الان ما زالت التعليقات الاميركية مترددة رغم اشارتها الى « الطابع الايجابي » الذي يميز الخطاب ، هذا بينما يعاني الموقف الاسرائيلي مخاضا صعبا قد لا يؤدي الى موقف واضح في الايام القليلة المقبلة فردود الفعل التي بدت حتى الان ليست نهائية ولا يسعها ان تكون نهائية بينما ما زالت امور اساسية عديدة في الظل . لذلك فان للشهر (؟) الذي يفصل ما بين الموقف المصري وردود الفعل عليه ، عالمية او عربية، اثرا هاما في وجهة ردود الفعل المنتظرة وشكلها النهائي .

خلال الاسبوع الفائت ، وفي انتظار جلاء المواقف العالمية والعربيه انصب الجهد المصري على الوضع الداخلي . وقد كان توقيت اعلان الجواب المصري بالمؤتمر القومي الرابع للاتحاد الاشتراكي موقفا اساسيا مقصودا : اذا كان الجواب المصري قد اعطي في ٢٢ تموز ، فان القيادة المصرية بحاجة ماسة الى تبن « واسع » لهذا الجواب ، تبن يصدر عن الهيئة التي تقدم على انها الممثلة الدائمة والمباشرة للشعب المصري . وكما يحدث دوما في هيئات لا تملك فعلا الصيغة التمثيلية الشعبية يتحول التبني الى تلق سلبي ، ويصبح دور الهيئة التي اجتمعت لتحاسب وتشارك في التقرير والتوجيه دورا اخر : ان تنقل الى المستويات « الدنيا » ما تلقته . فعندما اشار احد اعضاء المؤتمر الى التساؤلات الكثيرة لدى الناس اجاب الرئيس المصري: « قلنا اننا سنبحث في تساؤلات الجماهير ثم نضع هذه التساؤلات امام القيادات علشان نجاوب عليها بواسطة التنظيم ... وبعدين انا هنا بجاوب على هذه الاسئلة وبهذا بيكون فيه وحدة فكر بالنسبة للناس كلها حينما نلاقي الجماهير ... وبهذا نستطيع ان نواجه الناس بدون ما نعمل بلبلة كل واحد يجتهد اجتهاد معين » .

وبالفعل اجاب عبد الناصر على الاسئلة التي طرحت . وأتت وجهة الاجوبة تحدد القواعد التي بني عليها موقف الموافقة على المبادرة الاميركية ، « بلا تحفظ » كما اشار عبد الناصر نفسه .

١ — اكد عبد الناصر مرارا على ان الموافقة المصرية على المبادرة الاميركية تستهدف بالدرجة الاولى الولايات المتحدة نفسها . وهو اذ يضيف : واسرائيل ، انما يعني التاثير الاميركي على اسرائيل . ينتج عن هذا التحديد امور سياسية بالغةالاهمية : فالحرب مع الولايات المتحدة لا يمكن ان تربح ، وهي لاتخاض الا ضمن الاطار الوحيد الذي يستطيع ان يوفر التكافؤ والمساواة وهو اطار العلاقات الاميركية — السوفياتية ، مما يلغي ، بالطبع ، صفة الحرب الفعلية ، حرب تحرير ، لتتحول الى عنصر من عناصر توازن عالمي واسع لا يمكن انيتجنب المواجهة الذرية المبيدة الا اذا قام على اعتراف متبادل بشرعية وجود الفريقين المتصارعين . أي ان الكيان الاسرائيلي ليس موضوع نقاش . انه واقع نهائي . اما موضوع النقاش فهو الحدود . وهذا ما عاد عبد الناصر الى تاكيده مرارا في الحديث عن « استقلال » دول المنطقة . وعندما طرح السؤال الوحيد حول مصير الشعب الفلسطيني — طرح السؤال صلاح اسماعيل من محافظة قنا — كان تفسير عبد الناصر للسؤال تهربا واضحا من الجواب : « قرار مجلس الامن الذي صدر في ١٩٦٧ ينص على ايجاد حل لمشكلة الفلسطينيين او لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ... معنى هذا ان موضوع حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه موجوده ... » اذن : الفلسطينيون او اللاجئون الفلسطينيون ، واذا كان الرئيس المصري قد قرا أسئلة عديدة عن سوريا وموقفها ، رغم انه قد أجاب على أسئلة مشابهة وذلك لتاكيد اهتمام اعضاء المؤتمر القومي بسوريا ، فان سؤالا واحدا لم يطرح عن المقاومة ! مما يشير كذلك الى نوع من الاهتمام ...

٢ — لم يبق شك ، هذا اذا كان الشك قد ساور احدا فيما مضى حول فهم القيادة الناصرية للحرب . فهي حرب نظامية بالطبع لكنها الى جانب ذلك توغل في البعد عن أية مشاركة ممكنة لعناصر غير نظامية . وهي في اطار نظاميتها ، تعطي الصدارة للمشرفين على الاجهزة والمعدات والالات . فقد طلع الرئيس المصري بكشف خطير ، اعطى اشارة البدء لسيل من المقالات والدراسات ، عن « الحرب الالكترونية » ، وهي حرب الات لا يملك مثلها الا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . في غمار حرب من هذا النوع يصبح الصمود الجماهيري العنصر الذي لابد منه بانتظار وصول المعدات الالكترونية التي تبدا بوصولها ، الحرب الفعلية ...

« عدنا في هذه المرحلة هدف مزدوج ، فنحن نحاول تزويد انفسنا بما نحن في حاجة اليه للدفاع عن بلادنا ولتحرير ارضنا المحتلة وفي نفس الوقت يجب ان نكشف دعايات اسرائيل ومحاولات اسرائيل في التوسع . ويجب ان نوقف التدفق المخيف من المعداتعلى اسرائيل»

... (من خطاب ٢٣ تموز) ازاء هذه الصورة عن المعركة ، عن طبيعتها ومواها ، يمحي دور المقاومة الفلسطينية ، كما يمحي دور أيعنصر اخر لا ينضبط في الجيش المنظم والديبلوماسية الرسمية .

٣ — وقد اتت التوصيات الاخيرة والبيان السياسي ، بعد الخطاب الافتتاحي والاجابة على الاسئلة ، لتضع القوات المسلحةالمصرية في مقدمة اهتمامات المؤتمر وتقديره ومشاريعه . ففي البيان « ان المراحل النضالية التي انجزتها قواتنا المسلحة حتى الان تعتبر حتى بمقاييس العصر ، اشبه بالمعجزات » ، عدا ان المؤتمر يعبر عن ثقته واعتزازهبالقوات المسلحة « وعن ايمانه بقدرتها على اداء رسالتها التاريخية » فهو يعتبر ان الحقيقة الثابتة تؤكد ان تحقيق الانسحاب الكامل من الارض العربية المحتلة « سلما او حربا » لن يتم الا استنادا الى تصاعد القوة المسلحة العربية ، فان جيشنا المعظم هو السند الاساسي لجهودنا في تحرير الارض » . الى جانب العواطف والتحيات ، التي تجعل من الجيش القوة السياسية الرئيسية — بعد غياب جزئي في الفترة التي لحقت هزيمة حزيران — وتؤكد التحام القوات المسلحة بالقيادة السياسية الحالية ، الى جانب ذلك كانت القرارات المحددة الوحيدة هي القرارات التي تتناول الجيش وتمويله ودعمه . فالاكتتاب الاختياري الذي افتتح باسم « سندات الجهاد » تخصص حصيلته لتمويل الانفاق المتزايد من أجل المعركة . والتنظيم السياسي الذي لعب دورا كالحا في النقاش والتوصيات يقفز من العتمة « ليتحمل مسؤولية تحريك الجماهير واثارة حماسها للاكتتاب في هذه السندات ، وبحيث تتحول عملية الاكتتاب الى عملية سياسية خلاقة » . وبينما ترى البيروقراطية في الاكتتاب خلقا سياسيا ، تعجز عن مواجهة الامور التنظيمية والسياسية بنقطة محددة واحدة . فهي تحدد مهام التنظيم الشعبي « بالتحرك مع الراي العام الدولي » وزيادة الانتاج ، ومجالات جيش الدفاع الشعبي — الذي ما زال في الغيب — ورعاية اسر المجندين والشهداء والمهاجرين ، والتحرك لنشر الوعي الصحي بين المواطنين .. هذا الخليط الذي يجمع بين مهام جمعيات الاحسان، ومراكز التمريض ، ومراقبي العمل ، هو ما تفتقت عنه قريحة المؤتمر القومي في مجال التنظيم والعمل السياسي ، بينما غرقت النقاط التنظيمية الاخرى في عموميات من نوع التركيز على الوحدات الاساسية ، ووضعخطة محددة للعمل « ترتبط كليا بالمعركة » — بعد ثلاث سنوات ؟ — ، واكتشاف القيادات ...

لا شك أن برنامجا مثل هذا البرنامج يسمح للرئيس عبد الناصر ان يؤكد استحالة « ان تكون هناك بلبلة بالنسبة للجماهير » . واذا وجدت وارتفعت اصوات معارضة ؟ « فيه ناس معارضين ، وفيه ناس انتهازيين وفيه ناس عايزين ياخذوا مكاسب سياسية ، دول مهما قلنا ما فيش فايدة فيهم سواء هنا في الداخل او في الجبهة العربية كلها ... همه من الاساس اهدافهم سيئة بالنسبة لنا ... » بهذه اللغة السحرية ، يخاطب رئيس يقود « حربا الكترونية » اعضاء مؤتمر راشدين ! لكن ما يعنيه هذا الموقف هو حساب للقوى الداخلية والقوى العربية . أما شان القوى الداخلية ، فمن الواضح أن سحق تظاهرات حلوان والاسكندرية ، بالاضافة الى شراء سكوت فئات عمالية وبورجوازية صغيرة بواسطة كرم استهلاكي مفاجيء ، ادياً الى خمود هذه الجبهة ، وانحصارها مؤقتا في جيش مطواع ، تلعب عناصره العليا دورا متزايدا . أما الجبهة العربية فالدلائل تشير الى صعوبات اكثر ، وان بدت سهلة التذليل .

فقد جاءت ردود الفعل العربية تكرارا ظاهرا للمواقف التي كانت قد أعلنت جوابا على قرار مجلس الامن في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ . فقد تبع مصر في موافقتها بلدان مجاوران لاسرائيل ، الاردن ولبنان ، هما أكثر البلدان العربية حماسة للقرار الدولي ، واكثرهما قمعا للمقاومة الفلسطينية طوال السنتين المنصرمتين . بينما أعلن العراق والجزائر ، بسرعة ، رفضهما القاطع لمشروع روجرز ، وكررا الدعوة الروتينية الى الحرب الشعبية، بينما تبني قيادة الدولتين ، على اختلافهما ، اجهزة ادارة وقمع هي وسيلتهما الوحيدة في الحكم . وصمتت دول اخرى ، كالمملكة العربية السعودية وتونس والمغرب ، لا شك في سعادتها للمبادرة الاميركية ، وفي احلامها بمستقبل تعايش مع أنظمة تقدمية عاقلة ومرنة (١) .

لكن ظروف صيف ١٩٧٠ مختلفة عن ظروف ١٩٦٧ ، لا سيما في الاقطار المعنية بالمبادرة الاميركية وبالجواب عليها . فرغم مشاركة حلفاء للمقاومة في الحكم الاردني ، لم يجد الوفد المصري الى عمان صعوبة بالغة في تذليل معارضة هؤلاء الحلفاء . وقد كان واضحا ان عاكف الفايز ، وهو الذي ذهب الى القاهرة ليشارك في المؤتمر السابع للمجلس الوطني الفلسطيني ، لن يتجاوز في تضامنه الفلسطيني الحد الناصري الذي يمثله التيار النابلسي كله. ويتيح التبرير القانوني للقبول بالمشروع مخرجا يشكل بالفعل مقتلا للمقاومة . فاعتبار المقاومة طرفا مستقلا ، مع التاكيد على التزام الاردن بقرار وقف اطلاق النار ، يعني مواجهة المقاومة للدفاع الاسرائيلي وهي عزلاء ، كما يعني التضييق المستمر على المقاومة من قبل الجيش الاردني لحماية وقف اطلاق النار . مما يتيح للحكم الاردني مرحلة ، قد تطول وقد تقصر ، يتجنب فيها الصدام المباشر وغير المجدي مع مقاومة يساهم الصدام في جمع شملها وتحفزها ، بينما تنضج شروط نزيف سياسي يشكل بند « الدولة الفلسطينية » في المشروع السوفياتي احد عناصره الاساسية (راجع في مكان اخر من العدد المقال عن الموقف السوفياتي) .

اذا صح هذا السياق برز الموقف السوري بصورة مختلفة عن الخطابات الاذاعية الحالية. عدا التكهن حول دلالة تاكيد عبد الناصر ان اتفاقه مع الاتاسي كان كاملا في طرابلس المغرب ، عندما تباحث معه في هذه الامور (وهو تاكيد كرره حسن الخولي موفد عبد الناصر الى سوريا) عدا ذلك ، يبدو الموقف السوري منطقيا : فما هي الفائدة من اعلان موافقة صريحة على مشروع لم يقدم الى سوريا بعد ، من ناحية ، ولا يترتب على موافقتها عليه خطوات مباشرة . ثم ان المشروع قيد الدرس ... والحكم الذي « اضطر » للذهاب الى الرباط رغم مقاطعته لمؤتمرات القمة وهجومه عليها لن يعدم اضطرارا اخر ، عندما ينتقل المشروع الى مرحلة اكثر تقدما .

خلال الاسبوع المنصرم لم يقدم أي طرف على خطوة حاسمة ، جوابا على الخطوة الحاسمةالوحيدة التي هي الجواب المصري على مشروع ناظر الخارجية الاميركية . ولا يبدو ذلك من المحتمل فعلا . فاقدام مصر على خطوتها ، ومصر هي مركز الثقل في الوضع العربي، تطور عربي جديد يقوم على غلبة مؤقتة لانظمة رأسمالية دولية ، من المحيط الى الخليج ، بدء تحول في مهادنة للامبريالية ، قابلة بعلاقات التوازن التي تفرضها على العالم ، أنظمة يتضح يوما بعد يوم ، ومبادرة بعد مبادرة ، استنزافها لطاقاتها الوطنية ، والتحامها في نظام الاستغلال الذي يباركه التعايش السلمي .

١ — وقد بدأ «أصدقاء» الولايات المتحدة الاميركية ، من أمثال رينيه عجوري ، كاتب افتتاحيات « الاوريان » ، بالتصميم لهذا المستقبل حول محور القاهرة — الرياض .


عبد الناصر يلقي خطابه امام المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي

سياسة الاتحاد السوفياتي العربية

..من دعم الإنتصارات إلى دعم الهزائم

منذ صفقة الاسلحة التي تم عقدها بين تشيكوسلوفاكيا ومصر عام ١٩٥٥ ، ظل محظورا على الثوريين العرب أن ينظروا عن كثب الى العلاقات بين الكتلة السوفياتية وانظمة برجوازية الدولة في الوطن العربي .. كان يراد منهم أن يتطلعوا باعجاب نحو السد العالي وان يجدوا من كلمات المديح ما يناسبحجم القروض السوفياتية ثم ان يسكتوا بعد ذلك عن الماضي وعن المستقبل ..

فلا احد من هؤلاء الثوريين يملك الحق في ان يسال : ما الذي حمل الاتحاد السوفياتي على تغيير موقفه الاول من القضية الفلسطينية وما هو مدى هذا التغيير وافاقه ؟ ولا احد منهم يملك الحق في ان يسال : هل المعونات والقروض السوفياتية ، تصلح — في الاطار الطبقي الذي تصب فيه — مخرجا للاقطار العربية من حالة التخلف ؟ وهل السلاح السوفياتي ودعم الكتلة الشرقية السياسي لبعض الانظمة العربية لا ينطويان على اي قيد يكبل مسيرة الحركة الوطنية العربية نحو التحرر من الاستعمار باشكاله كافة ؟ كان ابتلاع الماء الذي في « بحيرة ناصر » او في قناة السويس المؤممة اهون من طرح اي من هذه الاسئلة المصيرية .. وكان الذين يطرحونها يجدون دائما من تهمهم بصب الماء في طاحون الاستعمار واعوانه .. عليه لم يكن في وسعهم سوى ان يتجاهلوا كون نتاج السد العالي لن يكون كافيا تلافي ما ينتج عن تزايد سكان الريف من تناقص في دخل الفلاحين المصريين ، اي انه لن يرفع معدل هذا الدخل عما كان عليه ١٩٥٥ . ولم يكن في وسعهم سوى ان ينظروا الى قناة السويس وهي تقفل ، بعد هزيمة ١٩٦٧ ، وتفقد جزءا هاما من قيمتها الى الابد بسبب اعتماد الدول المستوردة للبترول ناقلات ضخمة تدور حول راس الرجاء الصالح دون زيادة في الكلفة . ولم يكن في وسعهم سوى ان يتململوا في اماكنهم وهم يرون الانظمة العربية المهزومة تتجه حثيثا ، وسط قعقعة السلاح السوفياتي ، نحو تصفية القضية الفلسطينية اي نحو وقف اهم المعارك واشدها ضراوة بين الشعوب العربية والامبريالية . لم يكن في وسع الثوريين اذن (ومعهم الجماهير العربية كلها) سوى ان يتفرجوا على برجوازيات الدولة العربية وهي تتسلق حبل المعونات السوفياتية ثم ترتطم بسقف التوازن الطبقي الذي لا تملك القدرة على تخطيه ، فتعود الى النزول ، مرهقة ، متخلية شيئا فشيئا عن جميع المنجزات التي حققتها في مرحلة الصعود .. فاذا بمعركة التحرر الوطني تتحول الى تزلق متزايد الوضوح للامبريالية بغية وقف هجمتها . واذا بمعركة النمو تصاب بنكسة هي الاخرى مع توطد امتيازات البرجوازية الجديدة وتزايد حاجتها الى الاستهلاك (هذه الحاجة وتلك الامتيازات تزداد تفاقما في ايام الحرب ويشكل الرضوخ لها من جانب السلطة شرطا لقبول البرجوازية المذكورة بمواصلة المعركة ما دامت المعركة ضرورية لانقاذ النظام برمته) .. واذا بهيمنة الدولة على الاقتصاد تلد شيئا فشيئا طبقة جديدة تنهب اقتصاد الدولة وتراكم ، عبر هذا النهب ، رساميل خاصة ما زالت توظف حتى الان في التجارة والبناء ، معللة النفس بالانتقال قريبا الى الصناعة الخفيفة ثم الى سائر القطاعات ، متى اتاحت الحالة السياسية قدوم الشركاء الاجانب . كل هذه امور لا جديد فيها . فهي تدخل في سياق عرفته ، قبل مصر وشقيقاتها ، اقطار عدة في اميركا اللاتينية كانت تحكمها — وفق العبارة الشائعة — « برجوازيات وطنية » .. افيكون اذن على الثوريين العرب ان يواصلوا صمتهم عن هذه الامور كلها ، اعترافا منهم بمنجزات تحققت خلال مرحلة الصعود وهي الان اخذة في التردي ؟ ام يكون عليهم ان يواصلوا الصمت عرفانا « لجميل » الاتحاد السوفياتي الذي يدفع الان برجوازيات الدولة العربية دفعا الى الرضوخ لمقتضيات تعايشه السلمي مع الامبريالية والى كل ما ينجم عن هذا الرضوخ من نتائج هي — على وجه التحديد — ما اشرنا اليه ؟ لم يكن الثوريون في المغرب مثلا يعتقدون في يوم من الايام ، ان اضطلاع النظام الرأسمالي ببناء القاعدة الصناعية للثورة الاشتراكية المقبلة ، يشكل سببا للاكتفاء باهداء قصائد المدح الى برجوازية الغرب . فلماذا يكون السد العالي سببا في السكوت عن اتجاه البرجوازية الناصرية الى ضرب المعركة العربية ضد الامبريالية والاستغلال والتخلف والقمع ؟ اما الاتحاد السوفياتي فلا نظن ان « جميله » السالف على الشعوب العربية يبرر لهذه الشعوب وقف معركتها المذكورة والقبول بالعودة عما حققته من مكاسب (بمساعدة الاتحاد السوفياتي) لمجرد ان وضع العلاقة بين الكتلة السوفياتية والكتلة الامبريالية بات يقتضي ذلك . ذاك هو ثمن الصمت اليوم : ان يبقى السد العالي حائلا دون رؤية المصير الاسود الذي يقود اليه الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه العرب ، جميع قوى الثورة الاصيلة في الوطن العربي .

النقد الناصري واسبابه

في ايام العز السالفة كان الحكم الناصري وحده يحتكر الحق في توجيه النقد من موقع « تقدمي » الى سياسة الاتحاد السوفياتي العربية . وكانت تفرض هذا النقد ظروف النظام الناصري نفسه بعلاقاته الداخلية

سياسة الاتحاد السوفياتي العربية .. من دعم الانتصارات الى دعم الهزائم

والعربية . وابرز الامثلة على ذلك حالتان ، اولاهما حالة الحملة « القومية » الشرسة ضد الحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٥٩ .

في ذلك الحين كان الشيوعيون ، في نظر عبد الناصر ، « عملاء » لموسكو وكانت الاشارة الى « سياسة مناطق النفوذ » تشمل سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية ، وكان عدم الانحياز لا يعني « الحياد الخلقي » بين « الغرب الديمقراطي » و « الشرق الشيوعي » لان عاطفة الرئيس العربي كانت تميل به نحو « الديمقراطية » (من حديث له الى كارانجيا عام ١٩٥٩) .. اما ثمن هذا الانحياز « الخلقي » فهو تدفق القروض الغربية على مصر خلال العام نفسه وهو بدء المفاوضة مع المانيا الغربية لبناء المرحلة الثانية من السد العالي . هذه السياسة المرتكزة على العداء للشيوعية من ناحية وعلى التقرب الى الامبريالية من ناحية اخرى، لم يكن في وسعها ابدا ان تسير شوطا طويلا دون ان تؤدي الى تعرية الذين يتبعونها امام الجماهير العربية والى استقلال هذه الجماهير ، تدريجيا عنهم ورفضها لقيادتهم، كما رفضت ، من قبل ومن بعد ، قيادة جميع الموالين للمعسكر الامبريالي . غير ان الاتحاد السوفياتي ما لبث ان هب الى نجدة الناصرية ، منذ عام ١٩٦٠ ، ومعه قروضه وثرثرته التحريفية عن الطريق «اللارأسمالي».

اما الحالة الثانية فهي تحميل الاتحاد السوفياتي قسطا وافرا من المسؤولية عن هزيمة ١٩٦٧ ، بسبب حؤوله بين مصر وبين توجيه الضربة الاولى الى العدو الصهيوني . كان ذلك في خطاب الاستقالة الذي وضع فيه الرئيس المصري اميركا والاتحاد السوفياتي على قدم المساواة من حيث اجبارهما لمصر على البقاء تحت رحمة المبادرة الاسرائيلية . لكن هذه الجفوة الجديدة لم تعمر طويلا . فهي لم تكن اكثر من بساط يفرش تحت قدمي زكريا محي الدين ليسير عليه بمصر نحو الاستسلام .. استسلام الذي يواجه العالم كله دون نصير ولا معين . وكان لا بد للجفوة ان تنتهي حينما خرجت الجماهير العربية تهدر مطالبة بمواصلة المعركة ، لان الاتحاد السوفياتي كان لا يزال مصدر السلاح الوحيد .. مرة اخرى اذن انقذ الاتحاد السوفياتي برجوازية الدولة في مصر وكان متجاوبا في ذلك مع ارادة الجماهير . لكن الاتحاد السوفياتي — رغم ذلك — هو الطرف العالمي المسؤول عن المازق الذي واجهته الحركة الجماهيرية يوم التاسع من حزيران . هذا المازق يتلخص في انحصار اختيارها بين اسمين : اما عبد الناصر واما محي الدين . اما تسليم المعركة الى قيادة كانت هزيمتها نتيجة عجز اصيل — لا طارىء — عن النصر واما تسليمها الى قيادة اخرى لا يتعدى طموحها تدبير استسلام قريب . اما الطريق الثالث .. طريق تحطيم اطار الهزيمة كله .. طريق توجيه الجماهير الغاضبة نحو مخازن السلاح ، فلم يكن قد شق منه شبر واحد .. والاتحاد السوفياتي ليس براءا ، في اي حال ، من بقاء هذا الطريق مسدودا او بالاحرى غير موجود ، بعبارة واحدة ، كانت الجماهير العربية تحصد عام ١٩٦٧ ما بذره لها الاتحاد السوفياتي حينما عاد الى تبني برجوازية الدولة الناصرية عام ١٩٦٠ .

بعض الاحداث « المنسية »

كانت تلك هي حال الحكم الناصري مع الاتحاد السوفياتي . فهو يحتكر حق الاقتراب منه وحق الابتعاد عنه .. والقيادة السوفياتية تبقى مطواعا في الحالين لاسباب سوف نعرض لها . اما الثوريون العرب فكان عليهم ان يسيروا في الركب طائعين وان يكفيهم الايمان بصداقة الاتحاد السوفياتي « النزيهة » شر النظر عن كثب الى امور كثيرة .. كان عليهم مثلا ان يصفقوا للدبابات السوفياتية وهي تسحق الشيوعيين في شوارع بودابست عام ١٩٥٦ ، وكان عليهم ان « يفهموا » بعد ذلك كيف تقوم دولة اشتراكية بسحق انتفاضة شعبية في دولة اشتراكية اخرى ثم تظل على صداقتها « النزيهة » لدولة ثالثة تفصلها عن الاشتراكية بواد وقفار ؟ كان عليهم ، مرة اخرى ، ان يغنوا ، على انغام هيكلية ، لـ ٦٠٠ الف جزمة سوفياتية وهي تسحق حركة شعبية اخرى يقودها الشيوعيون ايضا — في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، وكان عليهم ان يبقوا على ايمانهم بنزاهة الصداقة السوفياتية .

(1) . كان عليهم ايضا ان يرقصوا للخبراء الروس وهم ينسحبون من الصين عام ١٩٦٠ مخلفين وراءهم مئات المشاريع الصناعية غير المنجزة للصدأ والخراب .. حتى بدت الصين اذ ذاك ، وفق تعبير مؤرخ ماركسي ، وكانها « خارجة من حرب جوية » ... اما سبب هذا القصاص فلا يعدو ان يكون خلافا سياسيا على خط الحركة الشيوعية العالمية، رفضت الصين ان تتخلى فيه عن موقفها المستقل .. كان عليهم ايضا ان يجنوا فرحا وهم يرون الطيارين المصريين ، بعد هزيمة ١٩٦٧ ، (كان لدى مصر فائضا من الطيارين!) يذهبون — ببركة الاتحاد السوفياتي ورضا بريطانيا العظمى — للمشاركة بقسطهم في ابادة مليونين من شعب بيافرا وفي الحكم على جيل كامل من اطفال هذا الشعب المناضل بالبقاء جيلا مصابا في نموه وصحته من جراء الجوع والمرض .. كان عليهم ايضا ان يغمضوا عيونهم جذلا وهم يشاهدون الاتحاد السوفياتي يسلح الهند الرجعية ضد الصين الثورية ويسلح شاه ايران ، وكان للشاه عدوا غير الشعب الايراني نفسه وغير شعب الخليج العربي الثائر .. الخ ..

كان على الثوريين العرب ان يشاهدوا هذا كله دون ان يطرحوا سؤالا واحدا ودون ان يثور في اذهانهم شك .. والحق انه اذا كان الاتحاد السوفياتي يسلح حكومة هوشي منه وحكومة شاه ايران في ان معا ، فلا بد ان في الامر خللا ما وان المعونة السوفياتية تخضع لاعتبار ما غير « الصداقة النزيهة » .. هذا الخلل ينبغي لنا العثور عليه ، وهذا الاعتبار ينبغي لنا تعيينه لان اثارهما قد تصل الى قضيتنا ، وهي اليوم قد وصلت فعلا . وكلام اليوم لبس ، على الاطلاق مبررا لصمت الامس ، بل هو نقد لهذا الصمت وادانة للمتمسكين به . غير ان كلامنا هنا لا يمكن ان يتعدى لضيق المجال ، حد الاشارة السريعة .

قاعدة السياسة السوفياتية

اول ما ينبغي قوله هو ان الاتحاد السوفياتي لم يكن ، منذ انتهاء الحقبة اللينينية الاممية الاولى ، شديد الولوع بدعم الحركات الثورية في العالم ولا بالتصدي للامبريالية الا حيث فرض عليه ذلك فرضا . كان لينين لا يرى الثورة الروسية مصيرا منفصلا عن مصير الثورة في العالم وكان على ثقة من ان الاممية المتفانية هي شرط بناء الدولة السوفياتية وشرط الوصول باكتوبر المعظيم الى اهدافه . لكن الحركة الثورية الاوروبية التي كان اكتوبر يريد ان يكون حلقتها الاولى سحقت ، جناحا بعد اخر ، او تراجعت ، تاركة الثورة الروسية الفتية وحدها في وجه الحصار الامبريالي ..

حتى اذا وصل ستالين الى السلطة كان شعار « الاشتراكية في بلد واحد » قد بات المبدأ الموجه لسياسة اول دولة انتصرت فيها الثورة الاممية في العالم . وكانت بيرقراطية الدولة الناشئة تجهد في ان تستخرج من هذا ما يوافق امتيازاتها المتزايدة . فدعم العمل الثوري حيثما كان يستجلب حدة جديدة في الحرب الامبريالية على الثورة ويقتضي التضحية بموارد كانت البيرقراطية تفضل انفاقها على الانماء الصناعي، شرط هيمنتها الداخلية .

هذا الخط لم يفرض نفسه بسهولة بل استلزم انتصاره تصفية الجيل الاول من البلاشفة تصفية شبه كاملة . بعد هذه التصفية — واثناءها — لم يعد الامر يقتصر على الاستنكاف عن دعم الحركات الثورية ، بل بات يتعدى ذلك الى ضربها او الى العمل على تجميدها . والموقف الستاليني من الثورة الصينية — منذ العشرينات حتى نهاية الاربعينات — هو ابرز الامثلة على محاولات الضرب . اما التجميد فيكفي للدلالة عليه ذكر طبيعة العلاقات بين الحكم الستاليني وبين احزاب الاممية الثالثة التي اسسها لينين (الكومنترن) . كان ستالين يطلق على هذه الاممية اسم «الدكان» مشيرا الى انه لا يرى فيها سوى مكان ياخذ منه ما يحتاج اليه ثم ينصرف . وحينما باتت الدبلوماسية السوفياتية — بعد الحرب الثانية — قادرة على تنظيم العلاقات بين الحكم الستاليني والدول الاخرى — احزابا وحكومات عمد ستالين الى اقفال هذا « الدكان » غير اسف عليه .

ولم يكن الاتحاد السوفياتي يدع وسيلة، قبل الحرب الثانية ، الا ويلجا اليها لاجتناب الصدام مع الامبريالية وتمكين بيرقراطيته من الانصراف كليا الى العمل الداخلي . حتى ان الامر وصل بستالين الى عقد « معاهدة صداقة » مع الحكم النازي ، لم تقتصر على التعهد بعدم الاعتداء المتبادل بل تعدت ذلك ، في بنودها السرية ، الى منح الاتحاد السوفياتي جمهوريات البلطيق .. فهي تشكل بهذا كما يقول « كوليتي » ، « ردا مباشرا على نص لينين حول حق الامم في تقرير مصيرها » . على ان هذه المعاهدة لم تمنع الجيوش الهتلرية من اجتياح الاتحاد السوفياتي بعد شهور من عقدها بل هي قد منعت هذا الاخير من الإعداد فعلا لمقاومة هذا الغزو . وذلك لان ستالين كان يخشى ان ترى المانيا النازية في اي اعداد عسكري سوفياتي كثيف خرقا للمعاهدة واستفزازا لها ... هكذا تكلفت الشعوب السوفياتية خسائر تصعب المغالاة في فداحتها، من جراء هذه المهادنة، حينما تدفق عليها سيل البرابرة الهتلريين دون ان تكون قد عبئت فعلا لمواجهتهم .

وكان انتصار الجيش الاحمر المعظيم على النازية وحالة الانهاك التي اصابت الدولة الامبريالية الاوروبية من جراء الحرب، هي التي سمحت بخرق مبدأ « الاشتراكية في بلد واحد » ونشوء الديمقراطيات الشعبية في اوروبا الشرقية .

وحينما وصلت الدبلوماسية الستالينية لتقطف ثمار هذا الوضع بعد هزيمة النازية ، لم يكن الوزن السياسي الضخم الذي اكتسبه الشيوعيون ، عبر مقاومة النازية ، هو العامل الحاسم الذي قرر طبيعة النظام في كل من الاقطار الاوروبية المحررة . كان العامل الحاسم هو مستلزمات المساومة بين الدبلوماسية السوفياتية والدبلوماسية الامبريالية. هكذا سحقت المقاومة في اليونان مثلا — وكان يتزعمها الشيوعيون — دون ان يرفع ستالين اصبعا واحدا لحمايتها ، لان اليونان ، في المفاوضات ، كانت من « حصة » الامبريالية الاميركية الراغبة في توطيد سيطرتها على البحر المتوسط .

اما قيام الديمقراطيات الشعبية فلم يكن ايذانا ببدء ثوري جديد في اوروبا ، بل بنشوء بيرقراطيات ، في اوروبا الشرقية ، على صورة البيرقراطية السوفياتية ومثالها، تدين لهذه الاخيرة بالولاء المطلق وتشكل اذرعا جديدة لهيمنتها ، على جميع الاصعدة ، وتمدها بثقل جديد في « المنافسة السلمية » مع الامبريالية على سائر مناطق العالم .

في هذا الاطار ينبغي ان نفهم تاييد ستالين المتحمس لنشوء اسرائيل واعتباره للحركة الصهيونية « حركة تحرر وطني » (١) رغم طابعها الاستعماري الصارخ الذي كانت قد ادانته اممية لينين . فالاتحاد السوفياتي كان يريد اذ ذاك ان يجد في اسرائيل موطىء قدم له ، مستفيدا من حالة الحرب بينها وبين الدول العربية الخاضعة ، انذاك ، لسيطرة الامبرياليين الكاملة .. كان يامل ان تجد فيه اسرائيل حليفا اذا اضطر البريطانيون والاميركيون الى مسايرة عملائهم من حكام الدول العربية — ولو قليلا — في معاداة اسرائيل ، تحت وطاة الضغط الجماهيري العربي وما يشكله من خطر على المصالح الامبريالية ..

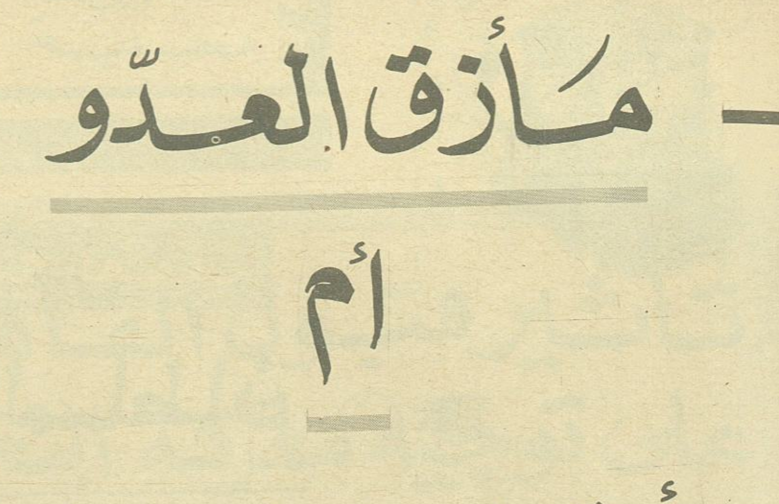
غير ان انحياز الحكم الصهيوني الكامل نحو الغرب ، منذ ١٩٥٠ ، (وهو انحياز خضع لاعتبارات معقدة ليس هذا مجال شرحها) ، افسد ما علقه الاتحاد السوفياتي من امال على المستعمرة الصهيونية وشكل تمهيدا لتحول عميق في اوضاع المنطقة العربية الى سياسة جديدة يعتمدها الاتحاد السوفياتي تجاه هذه المنطقة تبعا للتحول المذكور .

البقية في العدد القادم

---

١ — اوضحنا في اعداد سابقة من « الحرية » ادراكنا لظواهر الانحراف التي كانت لصيقة بالحركة الدوبتشيكية . لكننا على ثقة من ان هذا الانحراف برد اساسا الى انحراف العلاقة القائمة بين الاتحاد السوفياتي ودول كتلته . ونحن على ثقة ايضا من ان السحق العسكري — وان نجح في كبت حركة كانت تتمتع بتأييد شعبي كاسح — الا انه يقوى جذور الانحراف عوض ان يبيدها . والامر نفسه يمكن ان يقال عن حالة المجر عام ١٩٥٦ .

١ من خطاب لغروميكو في الامم المتحدة (١٢ اذار ١٩٤٨) وكان اذ ذاك مندوبا للاتحاد السوفياتي في المنظمة الدولية .



مأزق العدو أم مأزق الأبواق اللبنانية؟

لم تمض ساعات على خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الثالث والعشرين من تموز حتى كانت اجهزة الاعلام الناصرية في مختلف البلاد العربية قد بدأت حملتها الواسعة دفاعا عن قبول مصر بالمقترحات الاميركية .. وكأن زرا قد ضغط فانطلق سيل من المقالات والتعليقات شرحا للخطوة وابعادها ومراميها !

لقد شكلت الاشارات التي احتواها خطاب عبد الناصر (ومنها اجوبته على الاسئلة الموجهة من اعضاء المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي) حول « المزايدين الذين يحاربون بالكلام » ... ثم حول « حق المقاومة الفلسطينية في اتخاذ ما يناسبها من مواقف » ... شكلت هذه الاشارات الخطوط العريضة للحملة الاعلامية الجديدة التي حشدت لها الاقلام والحناجر في معركة دعائية ضارية لعلها أعنف ما خاضته اجهزة الاعلام الناصرية في تاريخها .

وفي خضم هذه الحملة تشكل الصحف الناصرية في لبنان احدى الدعامات الاساسية في الهرم الاعلامي الناصري ، عدا تحليها بميزة « لبنانية » تشاركها فيها الصحف اللبنانية الاخرى وهي ميزة « استقلال الرأي » و « الاكتفاء الذاتي » !!

فلنر الى هذه الصحف كيف تخوض معركتها « ضد الاستعمار والصهيونية و.. المزايدين»!

تكفي بضع « عينات » من الحجج التي تسيل حبرا مع الافتتاحيات كل يوم حتى نكتشف كم هو متهافت ومفكك « المنطق » الذي يحكمها !

يقول باسم الجسر في مقال له في جريدة الانوار (٢٩ — ٧ — ٧٠) في معرض حديثه عن المبادرة المصرية : « وحتى اذا اقترنت بقبول اميركي واسرائيلي غير مشروط — وهذا مستبعد — فهل يضير المصلحة العربية ان تنسحب اسرائيل من الاراضي المحتلة بعد ١٩٧٠ ؟ » . واضح انه يستبعد امكان تراجع اسرائيل عن مواقعها ولكنه لا ينفيه وعندما يطرح هو نفسه السؤال على لسان المشككين من انه يخشى ان يكون هناك تفريط بحق شعب فلسطين يسارع الى الجواب: « هراء ! فاسرائيل لن تنفذ قرار مجلس الامن بكل بنوده » .

ان هذه التركيبة من المقدمات والنتائج تحاول اخفاء النقطة الاساسية في الموضوع وهو كون قرار مجلس الامن اساسا يؤمن مصلحة اسرائيل : الاعتراف « الاعتراف بها » .

— ان التركيز في كل الصحف الناصرية على تشابه المقترحات الاميركية وقرار مجلس الامن — مما لم يحل دون قبولها — يطمس الموقف الاساسي من القرار ، وكأن هذا القرار هو قدس الاقداس ، ولا يطعن قضية شعب فلسطين والامة العربية جمعاء !! « فموافقة القاهرة على المبادرة الاميركية مرتبطة كما اوضح الرئيس عبد الناصر وكما ورد بنص المبادرة الاميركية نفسها ، بتنفيذ قرار مجلس الامن بكل بنوده ، وهذا موقف قديم لم يتم به التنازل عن اي شيء . (المحرر ٢٥ — ٧ — ٧٠) » .

— ويتخيل مهرجو الحملة الدعائية المسعورة للدفاع عن قبول المقترحات الاميركية ان احدا من الناس لن يفقه مقولاتهم فهم لا يرون ضيرا في ان يجمعوا بين متناقضات لا يمكن ان تجتمع فعندما تدعي الانوار تاريخ ٢٨ — ٧ — ٧٠ « ان ليس بين « لا » المقاومة واي « لا » او « نعم » عربية اخرى من تناقض عندما يكون الهدف واضحا والاستراتيجية واحدة.» تعتقد انها جمعت المجد من اطرافه ، وهي بحكم مهمتها لا تستطيع أن ترى ان هناك تناقضا اساسيا بين استراتيجية الحل السلمي المبنية على قبول قرار مجلس الامن واستراتيجية تصفية الكيان الصهيوني . ثم هي لا تتورع وفي المقال ذاته وغيره من المقالات عن مهاجمة المشككين والمتفلسفين لانهم .. ماذا ؟ لم يوافقوا على المقترحات الاميركية .. واذا كان لا يوجد تناقض بين نعم مصر ولا المقاومة فلماذا اقفلت اذاعة فتح وصوت فلسطين ؟؟

والاسلوب الذي تنتهجه تلك الصحف جميعها في تصوير الموقف الناصري يوحي كان في الامر سحرا استعصى ادراكه الا على الساحر . فالمحرر تدعى على لسان امين الاعور ان الخطوة التي اتخذها عبد الناصر هي ثالثة المعجزات ! (المحرر ٢٤ — ٧ — ٧٠) . وتتبجح صوت العروبة بقولها : « وقد صمتت اسرائيل وارتبك اعوانها من جراء تلك الموافقة التي وضعت اعداء الامة العربية في المازق . عدد ٢٨ — ٧ — ٧٠ » . وتضيف الانوار صوتها الى الجوقة فتعتبر ان « علينا ان لا نتيح لاسرائيل والامبريالية فرصة للتخلص من المازق الذي زجها فيه القبول المصري . عدد ٢٨ — ٧ — ٧٠ » .

ماذا تخفي هذه العبقرية السياسية؟ لعلنا سنصل الى يوم يدعو فيه هؤلاء الى قبول المشاريع الاسرائيلية نفسها « لاحراج » الدولة الصهيونية ووضعها امام « مازق » لا مخرج لها منه ؟ فاذا نحن علمنا مدى التقارب بين وجهة النظر الاسرائيلية (الغالبة) وبين مقترحات روجرز ، لادركنا كم بات هذا اليوم قريبا ؟.

وفي السياق نفسه وباسلوب التهويل والفوغائية الفكرية تحاول تلك الصحف وغيرها — واصحابها لا يرقى اليهم تعريف — ان تصور أن هناك حفنة من « المزايدين » الموتورين الحاقدين ، لا هم لهم الا وضع العصي في الدواليب والتشويش على المواقف الثورية الاصيلة . فالسيد وفيق الطيبي يرغي ويزبد ويعتقد انه يقول شيئا عندما يطلق لفظ المرتدين قوميا على مناضلي الحرية ، ولا يبدو ان النظرية العلمية التي تلتزم بها الحرية تزعجه كثيرا الا بمقدار ما يحسن استخدامها لكشف سياسة التخاذل واتخاذ المواقف المجدية السليمة ، بدليل انه يطالب بموقف كذلك الذي وقفته احزاب ثلاثة — من بينها الحزب الشيوعي — . (اليوم ٢٩ — ٧ — ٧٠) — وقد يتوهم البعض ان صفا اخر من الصحف كالاخبار والنداء ترى الامور بمنظار اقرب الى المنهج العلمي الذي تدعيه ، ولكن سرعان ما يتهافت هذا الوهم لدى قراءة اي عدد من اعداد هاتين الصحيفتين . فجريدة الاخبار التي ملأت الاسماع ضجيجا في تهجمها على مقترحات روجرز لا ترى غضاضة في ان تنشر خطاب عبد الناصر وما تضمنه من قبول لتلك المقترحات دون اية علامة استفهام تضعها امام الكلمات — فيا للامانة العلمية .. (الاخبار ٢٦ — ٤ — ٧٠) اما النداء فلا تتورع عن نشر اخبار المظاهرة الكبرى في عمان واستنكار المتظاهرين لمقترحات روجرز دون ان تشير بكلمة واحدة الى ما قيل بحق الذين قبلوا هذه المقترحات ! بل اكثر من ذلك فهي تتجاهل شعارات الاستنكار لقبول بعض الانظمة العربية مشروع روجرز وتبرز خبر مناداة المتظاهرين بتاييد المقاومة ضد اسرائيل (النداء ٢٨— ٧— ٧٠) كما تنشر النداء — وهذا من واجبها — في عدد ٢٩ — ٧ — ٧٠ البيان الذي اصدرته الاحزاب الثلاثة : التقدمي الاشتراكي وحزب البعث والحزب الشيوعي ، ذلك البيان الذي لم يترك زيادة لمستزيد فهو يهاجم كثيرا اسرائيل وعدوانيتها والامبريالية ومشاريعها ولا ياتي على ذكر مشروع روجرز الا كواحد من المشاريع الامبريالية وما اكثرها !

اما قبول هذا المشروع من قبل النظام الناصري فالمسؤولون عنه موجودون في مكان اخر ، لذلك فأصحاب البيان يهددون بتوجيه ضربة قوية اليهم « الا أن وعي الجماهير العربية بقيادة قواها التقدمية استطاع ان يحبط هذه المشاريع وان يوجه ضربات قوية الى منفذيها في الانظمة الرجعية (النداء٢٩—٧—٧٠) » دونكيشوتية ؟ أم أنها وحدة القوى التقدمية كما ورد في البيان هي الكفيلة بالقضاء على المشاريع الاستسلامية (هل مشروع روجرز منها ؟) واذا كان الامر كذلك فهل تقضي بعض القوى التقدمية على مشروع قبلته ؟ أم أن الامر سرا لا يعرفه الا الراسخون في العلم ؟!



صور زنكغرافية عن عناوين الصحف اللبنانية

الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي

مسرحية بريطانيا في تغيير السلطان

تحاول الدوائر الاستعمارية والرجعية ان تظهر تغيير سلطان مسقط وعمان المنقذ الوحيد لكل المشاكل والمآسي التي يعيشها شعبنا في المنطقة وكأن الثورة التي اندلعت في ظفار في ٩ يونيو (تموز) سنة ١٩٦٥ والثورة التي اندلعت في الجبل الاخضر في ١٢ يونيو (تموز) ١٩٧٠ كانت موجهة ضد السلطان البليد الذي ظل يحكم البلاد طيلة ٣٨ سنة باساليب بربرية متجاهلة تماما بان هذه الدمى المتناثرة على أرض الخليج العربي وعمان لا تستطيع ان تعمل شيئا الا بامر اسيادها المستعمرين . وان الاستعمار في مخططه الطويل للمنطقة يستبدل حاكما باخر طبقا لظروف المرحلة التي تمر بها البلاد حتى يستطيع أن يرفع درجة استغلاله للمنطقة ونهب ثرواتها الى الدرجة القصوى .

وليست هذه هي المسرحية الاولى ، لقد أجبرت بريطانيا عيسى بن علي على التخلي عن السلطة في البحرين لابنه حمد بن عيسى منذ ستين سنة بمسرحية مشابهة بما يجري في مسقط حاليا ، وطردت صقر القاسمي ليحل محله خالد القاسمي في الشارقة ، كما اجبرت شخبوط على التخلي لزائد في « ابو ظبي » منذ اربع سنوات فقط ، ووصل الدور الان لمسقط فأجبرت سعيد بن تيمور على التخلي لابنه قابوس .

ان القوى الاستعمارية في المنطقة يهمها بالدرجة الاولى ان تستمر في استنزافها لخيرات بلادنا من البترول بالاضافة الى موقعها الاستراتيجي الهام وفي سبيل هذا الهدف فهي مستعدة لتغيير كل الوجوه الموجودة واستبدالها بوجوه تخدم الاستعمار ومصالحه سواء بالسماح له بمزيد من استغلال الثروة النفطية او بادخال العديد من الشركات والاحتكارات الاخرى التي تنهب الملايين في مشاريع وهمية كما هو الحال في ابو ظبي ودبي .. اننا ندرك تماما ان الاستعمار هو المستفيد الاساسي من هذه التغييرات وان الارباح التي حصلت عليها شركات البترول مثلا في ابو ظبي في العهد الجديد تفوق عشرات المرات ما كانت تربحه ايام شخبوط ، بل ان كل اموال المنطقة والتي تسمى بعائدات النفط ، انما ترجع مرة اخرى الى الاحتكارات الغربية ، نظرا لارتباط اقتصاد المنطقة بالسوق الرأسمالية العالمية .

وعمان تنتج من البترول حاليا ما يعادل انتاج الجمهورية العربية المتحدة ، وهذه الثروة تستفيد منها بالدرجة الاولى الاحتكارات البترولية والمرتزقة الضباط والمستشارين الانكليز والسلطان ، مهملة كل الطبقات والفئات الشعبية ، ولم يكن لزيادة الانتاج اي مردود على المستوى الداخلي ، فقد كانت الشركة لا تقبل العمانيين كعمال عندها بل تجلب عمالا من الباكستان والهند باسعار عاليه ، حتى تضمن استمرار الهدوء عندها وحتى لا تخلق طبقة عاملة محليه تستطيع ان تلعب دورا كبيرا في اية حركة وطنية .

ولقد وظفت الشركة الكثير من اموالها — عائدات النفط للسلطان — لمحاربة الثورة الشعبية في منطقة ظفار وزجت بالعديد من الابرياء — البلوش والبدو وغيرهم — في جيش المرتزقة دون معرفتهم ، حتى اذا وصلوا الى منطقة قريبة من القتال اعطتهم السلطة العميلة الاسلحة واجبرتهم على القتال ضد اخوتهم في ظفار .

لقد استمر السلطان في حكمه العجيب يملك اربعة آلاف عبد في صلالة ويسن من القوانين ما لا يمكن تصديقه خارج البلاد (ممنوع التدخين في شوارع مسقط ، ممنوع حلق اللحى ، ممنوع لبس النعال في ظفار ، ممنوع السير ليلا في منطقة السور في مسقط ، ممنوع الموسيقى في البلاد ، ممنوع النظارة الشمسية والطبية في كل منطقة ظفار) ان هذه القوانين العجيبة قد ولدت نقمة متزايدة في اوساط اوسع الجماهير ومن هنا فان من مهمات السلطان الاساسية في هذه المرحلة لتدشين (العهد الثوري الميمون) هو السماح للبشر بان يلبسوا نظارات شمسية او طبية دون اي خوف من عقاب السلطان ! .

ان الاستعمار يخطط بذكاء ويعرف تماما المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات المتخلفة ، ومن هنا فان تغيير أي سلطان سيرافقه ولا شك حفلات ضخمة تعزف فيها الموسيقى التي كانت ممنوعة بالامس وسيرافقه تهريج وتضخيم للخطوات والاصلاحات التي سيقوم بها السلطان الجديد ، وسنرى بان الشركات البترولية — سترفع انتاجها ٣٠٠ بالمئة كما حدث في ابو ظبي ٦٦ — ٦٧ ليتسنى للحاكم أن يدفع الرشاوى الكثيرة للمرتزقة والمتسولين والصحافيين الذين سيفدون الى مسقط !

ان الثورة ليست موجهة ضد هذه الدمى الكرتونية فقط ، وانما هي موجهة بالدرجة الاولى وفي الاساس ضد الوجود البريطاني في المنطقة .

لقد ابقت بريطانيا المنطقة في حالة تخلف رهيب وفقر مدقع وهي التي تملك السلطة في كل المنطقة وتسن القوانين التعسفية الجائرة وتقيم المجازر في ظفار ، وما هذه المشايخ والسلاطين الا واجهات مكشوفة يسيرها المستشارون والقنصلية البريطانية في كل منطقة .

ولقد ابقت بريطانيا منطقة عمان بكثافتها السكانية وثروتها بعيدة عن اي مظهر من مظاهر التقدم فلم تسمح بفتح مدرسة واحدة يزيد عدد سكانها عن مليون ونصف نسمه ولا مستشفى ولا صيدلية في كل عمان الداخل وظفار . وفي كل مرة يوجه اليها اصبع الاتهام تتبرأ وتتنصل وتضع اللوم على الحكام الذين تدعي بانهم يملكون حرية مطلقة في ادارة شؤون البلاد .

بالامس فقط كانت بريطانيا تعارض تغيير السلطان وفي زيارة زايد بريطانيا ، كان زايد يقترح تغيير السلطان وقطع الطريق على التحركات الثورية ، وكانت بريطانيا ترفض حتى السماع لاقتراحات عملائها الخائفين

البقية على الصفحة — ١٥

قابوس بن سعيد

● حقيقة الناطقين باسم جبهة تحرير ظفار الذين رحبوا بقابوس ●

نشرت صحيفة الحياة نقلا عن رويتر أن « ثلاثة ممثلين عن جبهة تحرير ظفار » قد رحبوا بالسلطان قابوس بن سعيد بوصفه الحاكم الجديد لمسقط وعمان واعلنوا « ان الجبهة تتخذ موقفا ايجابيا من حكومته » .

للتوضيح فقط سنوجز تاريخ التطورات التي عاشتها جبهة تحرير ظفار منذ ١٩٦٥ حتى الوقت الحاضر ولنكشف للرأي العام الموقع الحقيقي لهؤلاء الممثلين المتجولين الذين تتحدث عنهم « الحياة » .

انطلقت الثورة يوم ٩ يونيو ١٩٦٥ تحت اسم جبهة تحرير ظفار وكانت تضم عناصر اقليمية تريد اقامة دولة في ظفار وعناصر رجعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسعودية وعناصر وطنية تقدمية ضئيلة في بداية الامر . وكان المخطط البريطاني سنة ١٩٦٧ (قبل استقلال الجنوب) هو فصل حضرموت والمهرة (الجنوب اليمني) والحاقه بظفار وانشاء دولة من هذه المقاطعات الثلاث لتشكل سدا منيعا ضد تسرب الافكار والامدادات الثورية المحتملة لمنطقة الخليج العربي .

غير ان الثورة استطاعت أن تحرق العديد من الافكار الخاطئة في صفوف العديد من العناصر الوطنية الشريفة في الجبهة وان تغير العقلية القبلية والاقليمية التي كانت متفشية في المنطقة قبل الثورة . وبعد استقلال الجنوب وجدت القوى الشريفة والتقدمية انه من الضروري الخروج من المأزق الذي اوقعت الثورة فيه العناصر الرجعية المرتبطة بالسعودية والعناصر الاقليمية التي تريد فصل منطقة ظفار عن عمان (ظفار هي المنطقة الجنوبية الغربية من عمان) وانشاء امارة جديدة تضاف الى امارات المنطقة ، وانعقد مؤتمر في حمرين في سبتمبر سنة ١٩٦٨ ليشكل القفزة النوعية الثانية في حياة الجبهة حيث التزمت الجبهة بالقضايا التالية :

١ — منطقة ظفار جزء من منطقة الخليج العربي المحتل . وأن الثورة في ظفار انما هي بؤرة توريد دورها انضاج الظروف الذاتية للحركة الوطنية في منطقة الخليج بالدرجة الاولى لتكون قادرة على تفجير الصراع في المنطقة ضد الوجود البريطاني وركائزه . من هنا فقد قرر المؤتمر تغيير اسم الجبهة من « جبهة تحرير ظفار » الى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل .

٢ — ان الثورة موجهة وفي الاساس ضد الوجود البريطاني ، الذي ابقى عمان في حالة من التخلف لا شبيه لها في اية منطقة من الوطن العربي ، وفتت منطقة الساحل الى امارات ودول ومشيخات هزيلة تأتمر بامره ، وعزل قطر والبحرين والكويت وغرس النزعة الاقليمية الضيقة في وسط الجماهير . ان الثورة موجهة ضد الاستعمار البريطاني الممثل في قواعده في صلاله ومصيره وبيت الفلج والشارقة والمحرق والهملة .. ان الثورة موجهة ضد الاستعمار البريطاني المتمثل في ادوات القمع التي يديرها الضباط والمستشارون الانكليز في مسقط وصلاله والشارقة وابو ظبي والبحرين . كذلك فان الثورة موجهة ضد القوى والاحتكارات البترولية التي تتحكم في مصير الالاف من العمال في المنطقة تسرحهم متى شاءت .

ان الثورة من خلال تحليلها لاطراف الصراع في منطقة الخليج العربي وضعت المشايخ والسلاطين والامراء في موقعهم الطبيعي ، واجهات هزيلة يحركها المستشارون والمعتمديه البريطانية ، وان اي تغيير في الوجوه لن يبدل شيئا من استراتيجية الثورة وفي رؤيتها للواقع الموضوعي .

٣ — ان الثورة يجب أن تعتمد على الطبقات الشعبية الكادحة الفقيرة التي لا تخسر الا قيودها وتخلفها وتربح كل شيء بعد النصر . ان هذه الطبقات هي صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة وهي المؤهلة لقيادة الثورة وان على القوى التقدمية ان تترجم هذه المقولة الى ممارسة عملية يومية .

هذه القضايا الثلاث كانت محل اقرار جماعي في المؤتمر ، واستطاعت الثورة ان تحقق العديد من الانتصارات العسكرية والسياسية والاجتماعية (حررت ٩٠ بالمئة من منطقة ظفار ، بنت جيش التحرير الشعبي ، الميليشيا الشعبية ، معسكرات التدريب ، حرمت تجارة العبيد ، التزمت بمحو الامية ، تحرير المرأة ، شرعت في اقامة تعاونيات زراعية ، شق الطرق ، تسيير امور المواطنين ..)

هذه التحولات لم تعجب — بالطبع — السادة الذين كانوا مرتبطين بالسعودية ولم تعجب العناصر الاقليمية التي وافقت على القرارات على مضض فاعلنوا عن معارضتهم

البقية على الصفحة — ١٥

معركة الرئاسة

تأثير قبول القاهرة بالمقترحات الأميركية على توجيه معركة إنتخابات رئاسة الجمهوريّة



دخلت معركة انتخاب رئيس الجمهورية ايامها الحاسمة وبلغ النشاط اشده في «بازار» المساومات والصفقات الذي يتعاطى فيه النواب.. فالمعركة الدائرة فيما بين فصائل النظام والوسائل التي يستخدمها المتصارعون من اجل التسلط على مقدرات الشعب وتشديد استغلال الجماهير الكادحة انما هي صورة واضحة تجسم اخلاقية الطبقة الحاكمة وتعكس طبيعتها المعادية لمصالح الشعب .

وتشهد الكتل النيابية حركة تبديل مواقف واسعة في صفوف اعضائها محكومة باساليب ضاغطة متنوعة ، محلية وخارجية . ويلاحظ ان « حركة الانتقال » هذه تجري بشكل رئيسي لصالح المرشح الشهابي ، سواء كان فؤاد شهاب ام مرشح شهابي اخر . وتعززت الضغوط السياسية التي تمارسها المراجع النافذة باغراءات مالية ووعود بـ « تمشية المصالح » خلال « العهد الجديد ».

وفي هذا الضوء يمكن ، مثلا ، تفسير انتقال نائبي عاليه اميل مكرزل وفضل الله تلحوق من صفوف حزب شمعون الى صفوف المؤيدين لشهاب . ويمكن قول الشيء ذاته بالنسبة لنواب اخرين في الجنوب والبقاع والشمال وجبل لبنان .

وثمة معلومات كثيرة حول الوسائل التي استخدمت وتستخدم لتحقيق هذه النتيجة . فمن وزير افهم بان عليه ان يختار بين اثارة فضائح مالية يعتبر مسؤولا ، عنها او القبول بعرض مغر مالي وسياسي ، الى نائب ورجل اعمال يرزح تحت اعباء الديون ، وقد اختار بالطبع « التسهيلات » المعروضة عليه بالاضافة الى « مكافاة » مالية ، الى اخرين ممن انتظروا « موسم » انتخاب رئيس الجمهورية بفارغ صبر .

والامثلة على ذلك كثيرة : احد النواب في الجنوب عرض عليه مبلغ ٥٠ الف ليرة لكي « يقنع ضميره » بتغيير ولائه ، ولكنه اصر على ان وجدانه سيكون اكثر اطمئنانا اذا ما كان المبلغ ١٠٠ الف ليرة .. ونائب اخر في المنطقة اشترط ان يدفع له مع الفوائد المبلغ الذي دفعه لاحد زعماء الاقطاع السياسي في الانتخابات الاخيرة مقابل تامين فوزه بالنيابة .

واخرون يطنون انهم لم يتخذوا بعد قرارا نهائيا بانتظار الحصول على « افضل العروض » التي تساعدهم على تحديد موقفهم ووقائع اخرى كثيرة .

هذا ويواصل صبري حمادة زياراته لمجلنون

ويمضي في الدعوة لتامين الاجماع حول فؤاد شهاب « الرجل الذي تحتاج اليه البلاد » ، او لضمان فوزه « باكثرية محترمة » . وبينما يقول بعضهم ان فؤاد شهاب عازم على خوض المعركة حتى ولو لم يفز باكثر من ٥٠ صوتا ، تردد مصادر اخرى بانه يرفض اعلان ترشيحه اذا لم يضمن تأييد ثلثي اعضاء المجلس .. وكان رئيس المجلس قد اعلن بانه سيحدد موعد جلسة الانتخاب في اخر الاسبوع الماضي ، ولكنه عدل عن ذلك واعلن انه من الممكن ان يعين الموعد في احد ايام هذا الاسبوع ، وذلك بغية افساح المجال لاستكمال حملة التطبيقات والمساومات ..

وعلى صعيد الكتل النيابية الاخرى المناوئة للشهابية تستمر المساعي للاتفاق على مرشح تلتف حوله . ولكن كثرة عدد المرشحين واحتدام التناقضات فيما بينها حال دون نجاحها في هذا المسعى حتى الان . وبينما طرح كمال جنبلاط اسم جميل لحود كمرشح « مقبول » ودعا هذه الكتل للموافقة عليه طرح « تجمع الوسط » اسمي جان عزيز وسليمان فرنجية . وفي نفس الوقت لم تستبعد اوساط شمعون واده امكانية دعم ترشيح فرنجية ، كما اعلن جنبلاط انه يضع اسم فرنجية بين المرشحين المحتملين .

اما حزب الكتائب فقد اكد مجددا ان رئيسه بيار الجميل مستمر في ترشيح نفسه . ولكنه المح في نفس الوقت بان من الممكن ان ينسحب الجميل لسليمان فرنجية اذا ما تبنته الكتل المعارضة ، وذلك انطلاقا من فكرة تقول بان شهاب لن يخوض المعركة لتعذر حصوله على « اكثرية محترمة » .

وفي ذات الوقت يستمر الحديث عن المرشح الشهابي البديل الذي يتراوح ما بين حاكم البنك المركزي الياس سركيس ، وميشال الخوري نجل الرئيس السابق بشارة الخوري . هذا وتلهج اوساط اخرى باسم بيار اده باعتباره عنصرا « وسطا » من الممكن ان يقبل به الفرقاء اذا ما تعقد سير المعركة وذلك على اساس انه من الممكن ان يحظى بتاييد اميركي ومصري .

على ان ثمة عاملا مهما جديدا لا بد ان يمارس تاثيرا اكيدا على سير المعركة وهو اعلان الرئيس المصري عبد الناصر في الاسبوع الاسبق موافقته على المقترحات الاميركية لتسوية قضية الشرق الاوسط . فمن المعلوم ان وجود المقاومة الفلسطينية على الارض اللبنانية والموقف من هذه الحركة هو في راس المهمات الاساسية التي ستواجه الرئيس الجديد . وعلى هذا الاساس فان العهد الجديد سيسعى للافادة من موافقة القاهرة على الحل السلمي والخطوات التي قامت ويمكن ان تقوم بها في هذا المجال ، لتنفيذ خطة ضرب حركة المقاومة الفلسطينية كجزء من خطة رجعية — امبريالية يعد لها على صعيد المنطقة ، دون ان يثير ذلك ردود فعل عربية قوية خلافا لما حدث اثناء تصدي السلطات اللبنانية بالسلاح للفدائيين في تشرين الماضي ومحاولتها تصفيتهم .

وقد لوحظ بجلاء ان جميع الاوساط الانعزالية والمعارضة اصلا للوجود الفدائي على الارض اللبنانية استقبلت البادرة المصرية بحماسة كبرى . وقد انعكس ذلك في تصريحات ممثلي هذه القوى وتعليقات الصحف الناطقة باسمها. وكان بيار الجميل في رأس المرحبين بالخطوة المصرية الذي قال : « ان « النعم » التاريخية التي قالها الرئيس عبد الناصر تعتبر من اقوى المواقف التي وقفها كرجل دولة . ويؤسفني ما يصدر عن بعض الفئات من اطلاق عبارات التشكيك في القيادات العربية » .. ثم دعا الدولة اللبنانية الى دعم موقف رئيس الجمهورية العربية المتحدة « ليتمكن من العمل لما فيه مصلحة العرب والخروج من الازمات التي ادت الى انهيارنا اقتصاديا واجتماعيا وعسكريا ومعنويا » .

ومن المعروف ان الطبقة البورجوازية اللبنانية التي تعتمد بشكل رئيسي على المداخيل التي يؤمنها لها قطاع الخدمات تتطلع بفارغ صبر الى اليوم الذي تصفى فيه القضية الفلسطينية بشكل نهائي وانشاء العلاقات العادية مع دولة الاغتصاب الصهيوني اسرائيل . ويذكر انه غداة هزيمة ٥ حزيران ١٩٦٧ لم يتورع فريق من اصحاب المؤسسات السياحية وسواها من اهل النظام على مطالبة الدولة بفتح الحدود البرية مع العدو لمرور السواح الاجانب دخولا وخروجا . وفي اعتقاد هذه الطبقة — سواء في البسطة ام الجميزة — التي تهتم في الدرجة الاولى بضمان مصالحها الخاصة ان تصفية القضية الفلسطينية ، حتى ولو انتهى الامر بعقد الصلح مع العدو ، سيساعد على تامين الاستقرار وبالتالي يفسح المجال واسعا لازدهار قطاع الخدمات الامر الذي يجلب لها مزيدا من الارباح والمنافع .

وقد ذكرت صحيفة « النهار » ان « اوساطا يسارية على علاقة بالشيوعيين (؟) اعربت عن اعتقادها بان اتصالات تدور في الوقت الحاضر بين واشنطن والقاهرة للاتفاق على مرشح ذي اتجاهات شهابية للحلول محل شهاب لان العاصمتين تريدان تجنب كل ما من شانه ان يؤدي الى اثارة معركة جانبية على هامش المساعي التي تبذل لتسوية النزاع العربي — الاسرائيلي بالطرق السلمية. وان عودة شهاب لا بد ان تثير ردود فعل عنيفة قد تمهد السبيل امام المعركة الجانبية » .

ومن الواضح ان ثمة ارضا مشتركة واحدة تقف عليها الطبقة الحاكمة في لبنان وبعض الانظمة العربية والقوى الدولية الكبرى من اجل توفير الاجواء اللازمة لتمرير الحل السلمي للقضية الفلسطينية .. ولما كانت حركة المقاومة الفلسطينية والجماهير الواسعة المتعاطفة معها تمثل — بما يصدر عنها من ردود فعل وخطوات مضادة لمواقف السائرين في مسيرة الحل السلمي — العقبة الاساسية في طريق تصفية القضية الفلسطينية وعرقلة نجاح المساعي الجارية في هذا المجال ، فستبرز اذن ضرورة التصدي للكفاح الفلسطيني والعمل على تصفيته خصوصا وان العدو يشترط ان تتعهد الانظمة المعنية بمنع اي نشاط لحركة المقاومة على اراضيها مقابل القبول بالتسوية السياسية والانسحاب من الاراضي المحتلة .

ولكن من الواضح ، بغض النظر عن الشخص الذي سيفوز بمنصب رئاسة الجمهورية ، ان مهمة ضرب المقاومة الفلسطينية ومعها الحركة الجماهيرية ستصطدم بمقاومة شديدة رغم بروز العوامل الدولية والعربية الضاغطة المتمثلة بمحاولات تضليل الجماهير وحجب خطورة الموافقة على الحل السلمي عن انظارها ، ومحاولة تجريعها الهزيمة تدريجيا . والذين يحلمون بالوصول الى الاستقرار والازدهار الاقتصادي عن هذا الطريق سيجدوا ان حساباتهم انما تقوم على الاوهام .

وبالاضافة الى كل ذلك فان عهد الرئيس المقبل — اي رئيس — سيشهد بالتاكيد اشتداد ازمات هذا النظام المتهافت في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وازدياد الهوة التي تفصله عن المصالح الحقيقية لجماهير الشعب الكادحة . وستبرز ، اكثر فاكثر ، الحاجة الماسة الى تحقيق التغيير الجذري في تركيب هذا النظام الاستغلالي العاجز عن تلبية اي قدر من المطامح الاجتماعية والوطنية للجماهير ، والمستسلم لمتطلبات مصالح الدول الامبريالية .



«المعركة الشعبية الكبرى» التي لا يخوضها الشعب

مع اقتراب الموعد النهائي لانتخابات رئاسة الجمهورية ، اخذت الاطراف السياسية تستقر عند مواقعها شبه النهائية بالرغم من التردد والحيرة اللذين يطبعان السياسيين المعادين للشهابية ، بينما يبدو الصف الشهابي متماسكا حول ترشيح شهاب لا يقبل بغيره ببديل او رديف ..

اما جنبلاط ، بعد محاورات واجتماعات مع كتلة الوسط ، فقد اعلن مرشحه : العماد جميل لحود ، معتبرا ان هذا الترشيح تنطبق عليه مواصفات الحزب التقدمي الاشتراكي: «مرشح وطني لا غبار عليه يتجاوب مع رغبة الجماهير في التطور على الصعيدين التقدمي الداخلي والخارجي ، ويقضي على امكانيات الاجهزة في الداخل وكبت الحريات وفي التضييق على الحركات الوطنية والتقدمية » (الانباء — ٢٥ تموز) .

اما كتلة الوسط التي تضم سلام — الاسعد — سكاف ، فقد اعلنت « ان مسالة تاييد العماد لحود غير واردة قطعا لان نائب المتن السابق التزم بسياسة اليسار وصار مرشح اليساريين ومعتمدهم ، ولذلك يتمسك به الحزب التقدمي الاشتراكي بتشجيع من الشيوعيين والبعثيين » (لسان الحال — الجمعة ٣١ تموز) .

اذن ، لمن يتوجه جنبلاط بترشيح « مرشحه الوطني » ، وعلى اية قوى فعلية يعتمد ؟.. والى اين وصل الدور الجنبلاطي في معركة رئاسة الجمهورية بعد ان فتح جنبلاط النار على الاجهزة متقدما ببرنامج — مخرج يرتكز على توازن داخلي — عربي :

داخليا : تجميع زعماء الاقطاع السياسي المبعثرين المعادين للاجهزة ..

عربيا : الاعتماد على العامل العربي من المقاومة الفلسطينية التي اصبحت « مسالة داخلية » ، الى الدول العربية من القاهرة الى دمشق وبغداد (وحتى الاطراف : الكويت ، الجزائر) .

اذا كان جنبلاط قد بدا معركته معتمدا على هذا التوازن الداخلي — العربي ، فاين اصبحت المعركة الان بعد اقتراب الموعد النهائي لانتخابات رئاسة الجمهورية ؟.

فلنراجع عنصري التوازن المذكورين ، لمعرفة ما طرا عليهما من تغير وتفكك :

□ يراهن جنبلاط على قيام « قوة ثالثة » تستطيع ان تلعب الدور الفاعل في انتخابات الرئاسة ، وهذه القوة الثالثة هي بالطبع في صفوف النواب ... ان « النواب الوطنيين » — اي الذين تنطبق عليهم مواصفات جنبلاط — موزعون بين نواب جبهته (جبهة النضال) وبين صفوف نواب النهج انفسهم الذين تخاض ضدهم المعركة !

ونواب النهج متمسكون ، بالطبع ، بالنهج وبمرشح النهج ، ولن يجدي جنبلاط نفعا ان يفرق او يغربل في صفوفهم بين « المجموعة المرتبطة بالرجعية اللبنانية او بالمصادر الاجنبية ، وبين عدد من الوطنيين المخلصين الذين نحترمهم ، والذين برهنوا ، ويا للاسف على انهم لا يستطيعون ان يسيطروا على النهج ، ولا يتمكنون من التخلص ، وقد لا يرغبون في التخلص من ارباب النهج المنحرفين والمرتبطين ، فيقفون معنا الموقف الوطني والتقدمي الصواب ... واننا نهيب بهؤلاء الاخوان وعلى راسهم رئيس الحكومة ونفر من الوزراء والنواب من اعضاء الجبهة الديمقراطية ان يؤيدوا المواصفات التي وضعناها لانتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية وان ينضموا الى سعينا في انشاء تكتل الوسط الجديد الذي نامل ان يكون متحررا في اختياره من الارتباطات الداخلية والاجنبية المشبوهة » .. (جنبلاط في مؤتمره الصحفي الاخير) .

الا ان « الوطنيين المخلصين » في صفوف النهج لم يستجيبوا للنداء الجنبلاطي ، ولا لمواصفات الحزب التقدمي الاشتراكي ، فهم يحددون مواقفهم على ضوء ارتباطاتهم ومصالحهم ... وهكذا يذهب النداء الجنبلاطي عبثا !.

ان اكثر ما يصدم المواصفات الوطنية الجنبلاطية ليس عدم استجابة « الوطنيين المخلصين » في صفوف النهج ، انما نواب جبهة النضال انفسهم !

... بعد ان مضى جنبلاط في معركته خرج معروف سعد « الوطني » من صفوف الجبهة ، ليعلن انه مع انتخاب شهاب لانه هو المرشح الوطني الوحيد . وهكذا باع معروف سعد — ببساطة — كل شيء : باع المقاومة الفلسطينية التي نالت على يد الاجهزة الشهابية كل اساليب التآمر والضرب ، باع الحركة الجماهيرية الوطنية ، باع « انتماءه الشعبي » المزعوم ... ما الذي جعل معروف سعد يتجرا على اتخاذ مثل هذا الموقف ؟.. انه التباس المواصفات الوطنية المرتكزة على قاعدة الاقطاع السياسي المحلي — الطائفي والمصالح المختلفة التي تشده وتربطه ...

فالقاعدة الوطنية — وهي الجماهير الواعية المنظمة — مفقودة .. لذلك فالنواب « الوطنيون » ، من رشيد كرامي الى معروف سعد مرورا بشفيق الوزان والدكتور هاشم الحسيني — بدون ذكر قائمة الصف الوطني الطويلة من النواب — يحددون مواقفهم ، ليس وفق « وطنيتهم » انما وفق مصالحهم الانتخابية وارتباطاتهم المختلفة . ولا يشذ عن ذلك حتى « النواب الشعبيون » امثال معروف سعد ، ولا النواب « التقدميون » امثال الدكتور هاشم الحسيني رئيس حركة انصار السلم ورئيس لجنة العلاقات الثقافية اللبنانية — السوفياتية الذي يتبناه الشيوعيون حتى ليكاد ان يصبح شيوعيا . فالنائب « الوطني » هو مع النهج ومع ترشيح شهاب بالرغم من موقف انصاره الشيوعيين الذين يصفون ترشيح شهاب بانه من وحي الدوائر الاميركية .. (وبالمناسبة لم ينبس الشيوعيون ببنت شفة عن موقف معروف سعد « حليفهم الوطني » الدائم ، ولا عن موقف نائبهم الطرابلسي !)

يبقى نواب جبهة النضال الوطني انفسهم.. فهم بالرغم من الهجوم الجنبلاطي على النهج والشهابية والاجهزة لا يرغبون في قطع الحوار مع الشهابية ، ففي الحفاظ عليها يمكن العبور الى الوزارة ، والى المصالح ..

لذلك ، فالشيخ بهيج تقي الدين والوزير انور الخطيب — خاصة — كانا غير موافقين ومنزعجين جدا من الهجوم الجنبلاطي على الشهابية ، ولكنهما مضطران — بعكس معروف سعد — للبقاء تحت الراية الجنبلاطية لاسباب انتخابية بالدرجة الاولى .

ومن هنا كان « التطرف المبدئي » عند اعضاء الجبهة ، في الاصرار على تبني المواصفات الوطنية التقدمية التي حددها الحزب التقدمي .. فترشيح العماد لحود وفق هذه المواصفات يتيح لهم ان « يحرقوا » اصواتهم على لحود بدل ان يعطوها لمرشح له حظ المنافسة الجدية لرئاسة شهاب (جريدة لسان الحال) .

ماذا يبقى من النواب الذين يمكن ان يتوجه لهم جنبلاط لتشكيل « القوة الثالثة » التي تستطيع ان تلعب دورا فاعلا في انتخاب « مرشح وطني » ؟.

بقي الحلف ، ولن يجد فيه جنبلاط ، بالطبع ، اي وطني ؟؟ .. فهل يجدهم في كتلة الوسط ؟.

مرة اخرى لا يجد جنبلاط وسيلة واداة لخوض معركته الوطنية الا نداء يوجهه الى زعماء ونواب تكتل الوسط : « عسى ان يتفهم اخواننا في تكتل الوسط ، وخصوصا بعض القيمين على هذا التكتل بسرعة ، موقفنا من الاتجاه الى مرشح وطني لا غبار عليه ... »

وهكذا ينحصر الموقف الوطني والتقدمي الجنبلاطي عند حدوده : اقناع زعماء تكتل الوسط (سلام — الاسعد — سكاف) بالمرشح الوطني !

والنتيجة واضحة :

لا يمكن خوض معركة وطنية وشعبية خارج صفوف الجماهير التي لا يرتبط جنبلاط بوشائج معها الا بالكلام والمواقف العامة اللفظية ، اما وسائل وادوات العمل السياسي « الوطني » فهي محصورة في اطار العلاقات السياسية القائمة .

ان مهمة الجماهير الوطنية ان تتفرج على ما يدور ، وان تمنح زعيمها الجنبلاطي ثقة الاعلان عن المواقف الوطنية والمبدئية والنطق باسمها ، دون ان يكون لها حظ المشاركة الفعلية .

— ومع ذلك يضع جنبلاط مسؤولية فشله السياسي على وعي الجماهير .. فيقول في افتتاحية الانباء : « لم نتوفق في السابق لا في الثورة البيضاء ولا في الثورة العنيفة في احلال الجهاز السياسي السليم والعناصر التقدمية النزيهة في مقام هؤلاء الذين افسدوا الدولة وانحرفوا بها ، وكانوا لا يلبثون بعد كل هزة كبرى عنيفة ان يعودوا الى الحكم مستغلين ضعف وعي الجماهير والمداخلات الاجنبية ، وعدم وجود الاجهزة بشكل كامل وشامل على تغطية البلاد ... » —

تلك هي الهوة الكبيرة التي تفصل ما يدعيه جنبلاط (عنوان الانباء في عددها الاخير : موقفنا مبدئي .. ونحن نمثل قضية ونمثل شعبا) عما يحصده عمله السياسي من فشل ..

فحظ « المرشح الوطني الذي لا غبار عليه والذي يتجاوب مع رغبة الجماهير » اقل من الصفر !... والمعركة الوطنية لانتخاب رئيس وطني خرافة ما بعدها خرافة .

هذا عن العنصر الداخلي الاول الذي تفكك الى اتجاهات فئاته ومصالحها المختلفة المتباينة بحكم تراجع العامل العربي الذي كان يرتكز عليه التوازن الجنبلاطي ..

حين بدا جنبلاط معركته ضد الشهابية كانت الجنبلاطية (علاقة سلمية مع حركة المقاومة، مركز الثقل الناصري والحاجة اليه - داخليا وعربيا ، تاييد اتفاق القاهرة) هي المؤهلة للعب الدور الحاسم : دور المخرج من ازمة لم تحسمها معارك نيسان وتشرين واذار ضد حركة المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية .

في ذلك الوقت وتحليلا للدور الجنبلاطي انتهت « الحرية » الى التساؤل التالي :

« بين تفتت القوى السياسية الداخلية وتعاظم وزن العامل العربي ما هو وضع معركة الرئاسة ؟..

اذا لم يطرا عنصر اميركي جديد على عناصر الوضع الحالي في المنطقة العربية ، فان حساب ميزان القوى لا يبدو امرا مستحيلا » ..

ولقد طرا « العنصر الاميركي » المقصود قبل ان تحسم معركة رئاسة الجمهورية ، ومن هنا تغير ميزان القوى لصالح الشهابية وانحسار الجنبلاطية .

فالشهابية هي المؤهلة للعب الدور الحاسم ضد حركة المقاومة الفلسطينية ، وهي التي تملك القوة لخوض معركة ضدها اصبح الوضع العربي نفسه يخوضها . فاذا كانت القاهرة ، بعد قبول المقترحات الاميركية قد اوقفت الاذاعات الفلسطينية ، واعتقلت بعض عناصر المنظمات الفلسطينية ، واذا كانت سوريا قد صمتت على المؤامرة الاردنية ضد العمل الفدائي منذ شهر ، فما الذي يمنع « حكما شهابيا قويا » ان يسير على نفس المنوال وان يأخذ اكثر من الصمت العربي ، البركة والمثال ؟.

ان وزن العامل العربي يتعاظم فعلا ، ولكن باتجاه معاكس تماما للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية ، باتجاه تقوية اجهزة القمع في كل نظام عربي ، ومن غير الشهابية في لبنان يستطيع ذلك؟

في هذا الاطار من الاحداث تبدو صرخة الشيوعيين « لنجعل من معركة رئاسة الجمهورية معركة شعبية كبرى » صرخة ضائعة في واد وهي الصرخة التي اطلقها بلاغ اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني حول موقف الحزب من معركة الرئاسة .

فهذه المعركة الشعبية الكبرى تتحدد في البلاغ المذكور بعاملين :

١ — التحالف بين القوى التقدمية — والمقصود هنا تحالف الشيوعيين مع جنبلاط بشكل رئيسي ، اي مراهنة الشيوعيين على الموقف الجنبلاطي في معركة الرئاسة والعمل في ظله ضابطين خطاهم على الخطى الجنبلاطية — التحالفات النيابية ، ووسائل العمل السياسي .

٢ — قدرة الوضع العربي على التصدي للمؤامرات الاستعمارية والمخططات الاميركية لفرض المشاريع الاستسلامية وعلى اساس ذلك فان الشيوعيين يستنتجون امرين :

— الامر الاول : ان الشروط الاولية لحكم البلاد لم تعد ممكنة لحكم يضع نصب عينيه مهمة التصدي للحركة الشعبية والمقاومة الفلسطينية وحركة التحرر العربي والعالمي » .. لماذا ؟.. يحدد بلاغ اللجنة المركزية السبب كما يلي :

« ... لان الظروف العربية والعالمية تصبح اكثر مؤاتاة لمنع وصول شخص ينتهج مثل هذا النهج ، ولجعله عاجزا عن ممارسة الحكم في حال نجاح الاستعمار في تامين اكثرية نيابية لايصاله » — ! — .

— الامر الثاني : انه بالامكان منع وصول شخص لرئاسة الجمهورية ينفذ المخططات الاستعمارية .

يقول البلاغ : « ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني على ثقة بان الجماهير الشعبية اللبنانية بقيادة قواها التقدمية (بقيادة جنبلاط ؟!) وبالتلاحم مع المقاومة الفلسطينية وبدعم الحركة التقدمية العربية والعالمية قادرة على منع الاستعمار والرجعية والصهيونية من تحقيق مخططاتهم ومشاريعهم المعادية لصالح شعبنا واستقلاله وسيادته ، وعلى منع وصول شخص لرئاسة الجمهورية ينفذ هذه المخططات » .

تبدو كل هذه المراهنات في برنامج الشيوعيين لجعل معركة الرئاسة « معركة شعبية كبرى» اوهاما في اوهام .

ففي حدود التحرك الجنبلاطي الداخلي الذي ينتهي عند كتلة الوسط النيابية ، وفي حدود التراجع العربي الذي قبل بالمشاريع الاميركية، ماذا يبقى في برنامج الشيوعيين ؟؟

يضاف الى ذلك امر لا يمكن للتحليل السياسي للحزب الشيوعي ان يذكره ، ما دام لا يرى في الصراع السياسي الراهن بين اجنحة وفئات الحكم الا صراعا بين جناحي البورجوازية المرتبطة بالاميركيين (راجع تقرير المكتب السياسي للحزب الشيوعي — الاخبار — ٢٦ تموز) ..

وهو : الاستقلال النسبي للسلطة الشهابية عن مؤسسات الحكم (رئاسة الجمهورية ، البرلمان ، الحكومة) .

فالمؤسسة الشهابية خاضت المعركة ضد الحركة الشعبية والمقاومة الفلسطينية واخذت مواقف وعقدت اتفاقات ، بغياب كامل للحكومة (بعد الازمة الوزارية التي دامت اكثر من ٧ اشهر عقب احداث نيسان) .

فالدولة الشهابية تملك استقلالا نسبيا تستطيع من خلاله ان تحسم كثيرا من الامور ، فكيف اذا استطاعت ان توصل الى رئاسة الجمهورية « شخصها » وتروض اكثرية الاقطاع السياسي تحت وصايتها ؟؟

فمن اين اتت ثقة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بانه بالامكان منع وصول شخص لرئاسة الجمهورية ينفذ المخططات الاستعمارية .. اذا كانت محصورة في « الاشخاص » .. اي في مرشحين مشدودين الى الوضع الفعلي للقوى السياسية الطبقية اللبنانية المسيطرة ؟؟

تحويل معركة رئاسة الجمهورية الى « معركة شعبية كبرى » .. معركة لا يخوضها الشعب بقواه الفعلية اي بمؤسساته وهيئاته الديمقراطية المستقلة عن هيمنة الدولة — هذا التحويل وهم في وهم !

يبقى ميدان المعركة الحقيقي : بناء التنظمات الجماهيرية الديمقراطية من خلال معارك الجماهير الوطنية والمطلبية .

اعضاء تكتل الوسط في احد اجتماعاتهم

رسالة من عامل في مصنع الزجاج (البقاع)

منذ نشر التقرير العمالي عن مصنع الزجاج في البقاع — نشر في الحرية منذ عددين — وهو يثير ردود فعل متباينة : الرضى والاستجابة من جانب العمال والغضب والتوجس من طرف الادارة ورب العمل ...

ففي ٢٣ الشهر الحالي وفي تمام الساعة الثامنة والنصف اجتمع مجلس الادارة برئاسة ميرنكي الذي استدعي من ايطاليا لبحث اوضاع العمل في الشركة ، خصوصا بعد ان قرأ العمال ما كتب في « الحرية » حول اوضاع العمال وانتفاضتهم بوجه ادارة المعمل ومن وراءه من رؤوس الاقطاع وعملاء الاجهزة . اجتمع مجلس الادارة بحضور ميرنكي واحمد رجا واليس بنليان وسكولابيور وحسين الشيخ ورئيسي قسم بفرع الاوتوماتيك هما جورج الحاج وتوفيق الهندي .

١ — ماذا جرى في الاجتماع ؟

قامت اليس بترجمة ما نشر في « الحرية » حول هذا الموضوع لهذه الزمرة وتقرر بعد نقاش استمر ثلاث ساعات الرد اولا على « الحرية » ، ومعرفة من اعطى هذه المعلومات ثانيا !.

بعد انتهاء الاجتماع قاموا بالفعل باستدعاء اجهزة السلطة في المنطقة وعقدوا معهم اجتماعا في المعمل طلبوا خلاله من هذه الاجهزة كشف العناصر التي تقرأ « الحرية » او تزودها بتقارير عن اوضاع العمال في المصنع ، ولكن بالرغم من اللائحة التي قدموها لهذه الاجهزة والتي تتضمن اسماء العمال واماكن سكنهم فقد عجزوا عن اكتشاف هوية العمال الطليعيين الذين استطاعوا ان يخرقوا جدار المصنع لينشروا على الناس اشكال الاستغلال والاضطهاد التي يعاني منها العمال في هذا المسلخ البشري ...

٢ — تحالف الادارة واجهزة اعلام الدولة :

بعد ان فشلوا في مهمتهم الاولى استدعت ادارة المصنع في ٢٤ الشهر بعض المراسلين بالاضافة الى مراسلي التلفزيون قنال ٧ و ٩ — التابع للدولة — وقاموا بتصوير بعض الالات التي تعمل اوتوماتيكيا وتصوير بعض العمال ايضا دون ان يجروا معهم اي حديث صحفي او تلفزيوني لان الادارة كانت قد رتبت الموضوع وزودتهم بما يناسبها من معلومات عن ظروف العمل « المفخمة والانسانية » . لم ياخذوهم الى قسم المواد الاولية او الى حفرة الزجاج والرمل حيث تسود الاشغال الشاقة وتنعدم كل شروط العمل الصحية والانسانية ، ولم تنس الادارة بالطبع ان توزع على هؤلاء المراسلين عند خروجهم من المصنع اربع علب كرتونية مملوءة باقداح وكؤوس الويسكي ..

وهكذا يتاكد يوما بعد يوم وتجربة اثر تجربة ان معركة العمال الفعلية لا تخاض مع ارباب العمل فقط وانما تخاض ايضا ضد كل من يقف وراءهم من عملاء الاجهزة والاقطاع السياسي المحلي وزبانية السلطة .. وانه لن يحرر العمال الا العمال انفسهم عبر نضالهم وتماسكهم ووحدتهم .

بيان لجنة العمل النقابي في معمل الزجاج

يا عمال معمل الزجاج

ان الاضراب الذي نفذناه في الاشهر الماضية والذي وضعنا على راسه مجمل المطالب التي تساهم في تحسين وضعنا ، ان هذا الاضراب لم يحقق نتيجته المطلوبة . وابسط دليل هو تصرف الادارة اليوم وتهديدها من جديد بفصل العديد من رفاقنا العمال . ان المطالب التي وضعنا هي : زيادة الاجور والمساواة بها ، تثبيت العمال — تامين النقل — تامين مياه نظيفة للشرب — وجود نقابة تدافع عن حقوقنا ، هذه المطالب المحقة والصحيحة ، ما الذي حل بها ؟ ولماذا فشل اضرابنا في تحقيقها ؟ ان علينا معرفة دروس الاضراب والاسباب التي ادت الى تمييعه واعادة تمكين الادارة علينا من جديد .

لقد قام الاضراب باجماع الكل كما نذكر، وكان في يومه الاول رائعا في انضباطيته ، ونذكر ايضا كيف ذهل الراسماليون اصحاب المعمل من تضامننا وكيف بدأوا منذ اليوم الاول محاولة زعزعة وحدة صفوفنا ومحاولة اللف والدوران على مطالبنا ، فاذا بنا نرى في اليوم الثاني موافقة على بعض المطالب وترك الاساس منها . ما هو الاسلوب الذي لجأ اليه راسماليو المعمل ؟ لقد استعانوا برجال السلطة من الدرك والامن العام كما استعانوا برؤوس الاقطاع السياسي من النواب والوجهاء بهدف القضاء على اضرابنا . ونجحوا الى حد ما في ذلك ، والان لنعد الى المطالب التي حققتها لنا الادارة :

اولا : مطلب زيادة الاجور : نحن نعلم كيف عمدت الادارة الى الزيادة لافراد وترك الاخرين ، انها تهدف من وراء ذلك الى زعزعة وحدتنا حيث يمتنع عن الاضراب الذين زادت اجورهم . ان مطلب زيادة الاجور يجب ان يبقى في راس مطالبنا .

ثانيا : النقابة : تذكرون كيف خدعونا وصوروا لنا ان الادارة متضامنة معنا حتى جاءت اللجنة مرتبطة كليا بهؤلاء الراسماليين .

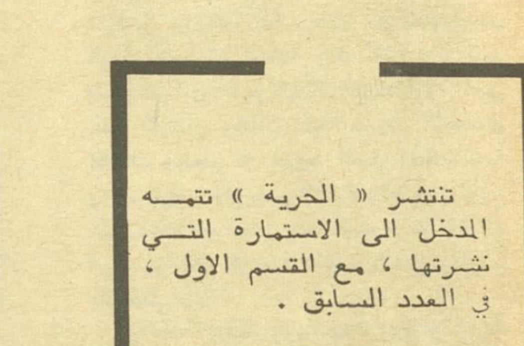
ثالثا : المطالب الاخرى : اين اصبحت ؟ ولماذا نسيتها الادارة في الوقت الذي لا ينسى احمد رجا ان يحسم ليرة على كل عامل منا يتأخر (كلنا نذكر العاملين اللذين حسم على كل منهما ١٩ ليرة لانهما حسبما يقول تخلفا عن العمل ١٩ دقيقة) . مطالبنا لماذا ترفض الادارة تحقيقها ؟ ولماذا يهددونا كل يوم بالفصل ؟ اين اصبح مبدأ التثبيت والضمان من الفصل الكيفي ؟ اين تأمين نقلنا من القرى ونحن نعاني العذاب والبرد في فصل الشتاء ؟ ان سكولابيو لا يرتدع عن اهانتنا في الوقت الذي تتأمن ارباحه وارباح شركائه من استغلالنا ، انهم يثرون ويعربدون بالاموال التي يسرقونها من عرق جبيننا .

البقية على الصفحة — ١٥



ماركس « والاستمارة عن المصنع الحديث »

٢



فلنبدأ بتحليل استمارة ماركس متوقفين عند بعض النقاط الاساسية .

سرعان ما نجد الخيط الذي يربط بين اقسامها الاربعة ليحصل منها كلا متجانسا وعمليا : هذا الخيط هو مرحلة من الحركة المتدرجة التي ادت بالبروليتاريا الى الاشتراكية العلمية . انه تفسير ظرفي لشروط يعرفها العمال تمام المعرفة كما انه نقد متدرج وشامل للاستغلال الراسمالي . ويتخلل هذا التفسير توضيحات بينة او اراء قيمة حول النقاط الاساسية في الاستغلال الذي يطال الطبقة العاملة .

الجواب على اسئلة القسم الاول يعطي وصفا للمصنع كمركز العمل . والوصف هذا جامد لكنه يبقى اساسيا اذا اردنا ان نفهم بدقة عملية الاستغلال المباشر ، والعلاقة التي تربط هذا الاستغلال بالعمل الافرادي. ويحتوي القسم الاول من التحليل والوصف على ثلاث مجموعات اساسية من الاسئلة حول تركيب قوة العمل وبنية المصنع من الناحية التقنية « تقسيم العمل اهمية الالات الخ .. » واخيرا حول شروط العمل في هذا المصنع .

اما السؤال السادس من المجموعة الاولى فهو اساسي — كم هو عدد المراقبين والوكلاء الذين ليسوا ماجورين عاديين « التاكيد من الكاتب » — لانه يعني الاستغلال الراسمالي في استبداده بطريقة مباشرة . على العامل ان يلاحظ ذلك بدقة لان « عمل المتوسط » هو ظاهرة لا بد منها في كل نظام انتاج يقوم على التناقض بين العامل كمنتج مباشر من جهة وبين مالك وسائل الانتاج من جهة اخرى . وكلما ازداد هذا التناقض ، كلما ازداد دور المتوسط اهمية . ويصل هذا الدور الى اوجه في نظام استعبادي . كما انه اساسي في نمط انتاج رأسمالي حيث ليست عملية الانتاج سوى عملية استملاك قوة العمل في الوقت نفسه . ثم ان الاستبداد يظهر ايضا في تحليل الوجه التقني في المصنع : « صف العمل الذي تقوم به . تحدث لا عن الوجه التقني فحسب بل عن المتعب الجسدي والعصبي الذي يتاتى عن العمل وعن انعكاساته على صحة العمال » .

هكذا بينما يصف العامل الشروط المادية التي يعمل فيها « نظافة ، امانة ، الخ. » — والتي لا يجهلها ماركس مؤكدا — نكتشف للمرة الاولى عن الدافع الى الاسئلة السابقة: « هل عوض رب العمل عن اضرار العمال الذين تعرضوا لحادثة ما خلال العمل (هذا العمل الذي هو اساس ثروة رب العمل) ؟ »

اما في القسم الثاني فيصبح وصف الاستغلال واشكال الاستبداد المطلق ، اكثر حيوية . اي ان الوصف يتناول كمية قوة العمل المستعملة خلال فترة معينة من عملية الانتاج كما يتناول مدة العمل يوميا ، ثم العمل الليلي والقوانين والمعقوبات . والسؤال الاساسي هو السؤال الثالث والاربعين « هل تنظف الالات من قبل عمال ملحقين فقط لهذا النوع من العمل او مجانا من قبل العمال انفسهم ؟» والغاية هنا ليست تحديد مهام ما زالت غير محددة حتى اليوم، انما هي اصلا حقيقة رأسمالية : حقيقة العمل الماجور : اذا كان الاجر مؤمنا من خلال تعاقد موقع منذ بداية العمل ، واذا كان يدفع حتما في اخر الاسبوع او الشهر، فكيف يتمكن الراسمالي من ان يفرض « فائض عمل على العامل دون اجر مقابل » ؟ ان تحليلا نقديا للاقتصاد يبين كيف ان العامل يبيع قوة عمله لصاحب الالة ، كاية سلعة ، وانه « لم يعد هو نفسه رب عمله من حين بدأ يعمل » . وتنتقل قوة عمله الى الراسمالي الذي يتصرف بها على كيفه ، فيشغلها مدة اطول من التي يحتاج اليها انتاج قيمة قوة العمل من جديد ، كما انه يستخدمها حسب متطلباته مهما كانت هذه المتطلبات . هذه هي النقطة الاساسية في تحليل ماركس وهي ذات علاقة مباشرة بفكره السياسي : « عندئذ نفهم مصدر اهمية تحول قيمة وسعر قوة العمل الى اجر ، اي الى قيمة وسعر العمل نفسه .. فالتصورات التي يبنيها العامل حول الحرية ، تنطلق من هذا الظاهر الذي يحجب العلاقة الفعلية ويعبر عن عكسها تماما » . على العمال ان يتخلصوا من هذه المفاهيم والتصورات انطلاقا من البحث في مسالة سلطة رب العمل الذي يستخدمهم مجانا .

وفي القسم الرابع من الاستمارة يشمل التحليل والوصف كل العلاقات الاجتماعية وموقع البروليتاريا من هذه العلاقات في المصنع او المجتمع كله .

والقسم هذا يتجزأ الى اربع مجموعات متجانسة من الاسئلة تعين اربع مراحل مترابطة من التحليل : ونجد هنا بعض وجوه الاستغلال السابقة الذكر ، لكنها ترتبط هنا بنظام الانتاج ككل . هذه المجموعات الاربع تدور حول تنظيم بيع قوة العمل والاجر، وعلاقة الاجر وكلفة الانتاج والطريقة التي يتبعها المرأسمالي في استعمال الالات والتقدم التقني .

ففي جوابه على المجموعة الاولى يصف العامل علاقته القانونية برب العمل ليقارن العامل الحقوق والواجبات المتبادلة التي تنتج عن التعاقد . ان ماركس على المام دقيق بالشروط المعيشية للطبقة العمالية الانكليزية التي تفوق البروليتاريا الفرنسية من حيث التنظيم ، وهو (اي ماركس) يعلم ان رب العمل وحده له حق التصرف بالتعاقد على كيفه . « اذا نقض التعاقد في حال خرق رب العمل للقانون فما هي مقاييس عقوبته ؟» ثم « واذا كان العامل مخطئا ، فما هي العقوبات » ؟

ثم ياتي وصف مطول للاجر ، فيتناول كل اشكاله محاولا تبيان معناها . فالاجر قد يكون اجرا بالساعة ، او اجرا بالقطعة وهذا هو الشكل الذي يلائم نمط الانتاج الراسمالي، وهو يكسب الرأسمالي امتيازين : « فهو يسمح له ان يراقب وتيرة العمل بدقة : فمدة العمل التي تتجسد في كمية من السلع معينة مسبقا ومحددة بطريقة علمية ، تعتبر هي وحدها — اي المدة — كمدة عمل ضرورية، ويدفع اجرها بالمقابل » . « ثم أن نوعية العمل تقاس الى السلعة نفسها التي يجب ان تكون معقولة القيمة اذا كان الاجر بالقطعة يدفع كاملا » . من هنا ، يصبح الاجر بالقطعة ، فرصة خصبة للحسم من الاجر : لذا يلفت انتباه العامل : « اذا كان اجرك اجرا بالقطعة ، فهل يتذرع رب العمل بنوعية انتاجك لخداعك والحسم من اجرك ؟»

ثم ياتي سؤالان لهما اهمية كبرى بحد ذاتهما ، وتزداد اهميتهما اذا ما حاولنا الربط بينهما ، لانهما يمكناننا من فهم نوعية العمل الماجور « ان كان اجرك بالوقت او بالقطعة ، فمتى يدفع لك ؟ اي كم من الوقت تسلف رب العمل قبل ان يدفع لك سعر عملك ؟ ما هو نوع التعاقد مع صاحب العمل : يومي ، اسبوعي » الخ ..

هنا ايضا نلمس نتيجة تحليل نظري لسمات الانتاج الرأسمالي : « وحيثما سيطر نمط الانتاج الرأسمالي ، نلاحظ ان قوة العمل لا تدفع الا بعد ان تستخدم خلال مدة معينة ، يحددها التعاقد . فالعامل يقدم سلفا الى الرأسمالي ، قيمة استعمال قوة العمل ويستعملها هذا الاخير — الرأسمالي — قبل ان يدفع ثمنها للعامل » . وبما ان تراكم رأس المال في يد الطبقة الراسمالية يسلب هذا التسليف دلالته الاقتصادية ، يمكننا القول شكليا ان العامل يسلف رب العمل الذي لا يغتني الا عن طريقة استخدام قوة عمل العامل لكن ، في سبيل توضيح هذا الامر امام العامل وحمله على تبني الثورة ، يطرح ماركس سؤالا اخر يكمن الجواب عليه في وصف نتائج النظام الرأسمالي على حياة العامل . « هل لاحظت ان التاخير في دفع اجرك يجبره الى اللجوء الى الاستدانة ممن يطلب منك أن تدفع نسبة مرتفعة من الفوائد وان تتخلى عن اشياء تحتاج اليها ؟ هل لاحظت ان التاخير في اجرك يجبرك ان تستدين من اصحاب الحوانيت ؟ هل تعرف عمالا لم يحصلوا على اجرهم بسبب افلاس رب عملهم ؟ »

في المجموعة الثالثة يطلب من العامل ان يحلل كلفة انتاج قوة عمله من جديد ويطلب اليه ان يربط بين الاجر الذي قد يناسب قيمة قوة العمل الفعلية — والذي يتهرب رب العمل من دفعه — وبين سعر الحاجات الاساسية الماسة . وليس من باب الصدفة آن نجد بين هذه الحاجات وتحت عنوان « اغراض شتى » ، الكتب والصحف والمساهمات في جمعيات تعاونية ، وللاضرابات والاتحادات، وصناديق المقاومة الخ —

لكن هناك مقارنة ذات اهمية اساسية بالغة تتيح لنا فهما مباشرا للنقطة المبدئية في التحليل ، اي فهم مبدأ وجود النظام الاستبدادي في المصنع : عنينا فائض القيمة، ثروة رب العمل : « قارن بين سعر السلع التي تنتجها والخدمات التي تؤديها من جهة، وبين سعر عملك — اجرك — من جهة اخرى » . لا شك في ان العامل لا يمكنه ان يعرف كلفة الانتاج ولا ان يقيم كمية الفائدة الصافية . لكن الالات هي ايضا عمل ميت ، والمهم هنا هو ان يرى العامل ان هناك فرقا لا يستفيد منه الا رب العمل .

اخيرا في المجموعة الرابعة من الاسئلة ، مقارنة مباشرة بين الاستغلال من جهة ، وجوانب عديدة من حياة المجتمع الرأسمالي : التقدم العلمي ، التطور ، السوق ، الازمات. « هل تعرف عمالا صرفوا من عملهم لان رب العمل استبدلهم بالات جديدة او بتجديدات مختلفة ؟ » هنا ايضا ياتي التحليل العلمي ركيزة لكي يفهم العامل العلاقة الموجودة بين التطور التقني والبطالة . فالمنافسة تفرض على الراسماليين ان يخفضوا اسعار السلع، مما يفرض ازديادا في كمية الانتاج واستثمار رؤوس اموال متزايدة . يعني ذلك تضخما عضويا في رأس المال اي بالوقت نفسه انخفاضا في رأس المال المتحرك . اما على الصعيد الاجتماعي فذلك يعني ولادة جيش احتياط صناعي يصبح عنصرا اساسيا في التطور : فهذا الجيش يقف في حالة تاهب مستمر ، وهو ملك رأس المال الذي كانه قام هو بتربيته . يكتسب هذا الجيش البروليتاري اهمية كبرى عندما يدخل راس المال فجاة وبسبب تضخمه ، في اجزاء قديمة من الانتاج عادت الى الانتعاش ، او في فروع جديدة ما زالت تحبو . وهو — اي جيش الاحتياط البروليتاري — يغذي الحركات العامة اي بالوقت نفسه ، تقلبات الدورة الصناعية، والازمات . وقد سبق سؤال حدد الصلة بين البطالة وهذه الازمات : « تكلم عن الانقطاعات التي عرفها العمل بسبب تغيير اساليب الانتاج او بسبب ازمات خاصة بالمصنع او عامة . تكلم عن بطالتك الجبرية ». « فالبطالة الجبرية تصبح مرادفا لتفرغ يسمح للراسمالي ان يستعمل الالات ولا بد للبطالة من ان تغير في بنية العمل الداخلية. فالنظام الراسمالي بقدرته الهائلة على التوسع « بقفزات » ، وبسبب علاقته بالسوق العالمية، يحول حياة المصنع الى سلسلة مترابطة من الكفاف الى الازدهار الى فائض في الانتاج ، الى ازمات والى ركود » ثم ان الاستعمال الراسمالي للالات يسمح باستغلال العمال . ان التحليل النظري والبحث يتمحوران حول نقطة اساسية في تاريخ تطور التراكم الراسمالي : « هل نتج عن تطور الالات وازدياد الانتاج ، تكثيف للعمل واطالة مدته، ام العكس ؟ » والمراد هنا التاكيد على العلاقة بين فائض القيمة المطلق وفائضها النسبي ، هذه العلاقة التي تنمو مع تطور استعمال الالات في المصنع . لان هذا التطور « كاي تطور في انتاجية العمل ، يهدف الى خفض كميات السلع الرخيصة كما يهدف الى القصر من الزمن الذي يولد به العامل قوة عمله ، اي انه يهدف الى اطالة مدة العمل التي يعطيها العامل للراسمالي مجانا . هكذا يصبح التطور الالي وسيلة لانتاج فائض القيمة » .

نتائج ذلك بينة فيما يختص بالعمال : اطالة يوم العمل ، ومعه ازدياد وتيرة هذا العمل . « ففي انكلترا ولمدة نصف قرن كان ازدياد وتيرة العمل في المصنع — يرافق اطالة يوم العمل .. لكن هناك نقطة اساسية تتناقض عندها اطالة يوم العمل مع وتيرته : عندئذ تسمح مدة العمل بتخفيض وتيرته ، كما ان وتيرة متزايدة في العمل لا تعود تتلاءم الا مع مدة اقصر .. واذا ما اجبرت الثورة العمالية بالقوة الدولة على تخفيض مدة العمل ، عندئذ يرمي راس المال بنفسه — وعن معرفة — في انتاج فائض قيمة نسبي بواسطة تطور سريع في استعمال الالات : وجواب العامل سوف يكون ان تخفيض مدة العمل يعني ازدياد وتيرته » . اما في بعض المصانع فسيكون الوضع معاكسا . لكن ، ايا كان الجواب ، فهو مجد ، لانه يسمح بالربط مباشرة بين تطور الراسمالية وتطور الاستغلال . وقد يؤكد السؤال الاخير من المجموعة الرابعة ، على هذه العلاقة . « ما هي امكانية العمل — والتحديد زمني — حيث تعمل بالنسبة لعامل ، معتدل الصحة » .

راينا كيف ان ماركس في الاقسام الثلاثة الاولى يهدف في تحليله الى اعطاء العمال وعيا واضحا لطبيعة الاستغلال الذي يعانون منه . اما في القسم الرابع فالعمال يصفون كيف انهم يجابهون هذا الاستغلال ، وفي هذه المرحلة من الصراع ، تجابه الطبقة العاملة راسمالية منظمة بينما تكون هي (الطبقة العاملة) في طور التنظيم . وهدف ماركس الثاني من هذا القسم هو الوصول الى امكانيات جديدة فيما يختص بتنظيم الصراع ، من خلال اسئلة معينة : « هل دعم العمال في مصنعك او مهنتك ، اضرابا قام به عمال من مصانع اخرى ؟ » .

ولا يهم اذا كان الجواب سلبيا او حتى اذا لم يكن ثمة من جواب . الهدف من السؤال هو ان يفهم العمال ان هذه الامكانية — دعم عمال اخرين — ليست واردة فحسب بل انها الاكثر فعالية وان وحدة البروليتاريا كلها تقدر على التغلب على الراسماليين المتظمين في الانتاج نفسه ، وفي سلطة الدولة السياسية : « هل تعرف ان ارباب عمل تحالفوا لفرض تخفيض في الاجور ، وتمديد في العمل او للتصدي للاضرابات وتنفيذ ارادتهم اجمالا ؟ » . يتبع ذلك مباشرة : « هل تعرف مواقف كانت الحكومة فيها مجندة قوى الامن في خدمة ارباب العمل ضد العمال ؟ » . ما هي قدرة الاتحادات العمالية والمؤسسات التعاونية في وجه الراسماليين المنظمين والدولة التي تحميهم ؟ لكن هذه هي الحدود الموضوعية لامكانيات تنظيم الطبقة العاملة الفرنسية انذاك ، ولا يطرح ماركس نقد القضية الا بطريقة غير مباشرة . فهو لا يوجه النقد نفسه الذي وجه للنقابية البريطانية سنة ١٨٩٥ ، واسباب فشل النقابية هو «اقتصارها على صراعات جزئية ضد نتائج النظام الراهن ، بدل ان تفتش في الوقت نفسه عن تغيير هذا النظام ، واستعمال قوتها التنظيمية لتحرير الطبقة العاملة نهائيا والقضاء على نظام العمل الماجور » .

لكن الطريقة الوحيدة لتخطي هذه الحدود وتحديد وسائل جديدة للتنظيم في سبيل مجابهة الرأسمالية ، هو الالمام بمناورات الرأسماليين انفسهم الذين رأوا مخاطر مجابهة مباشرة وعنيفة على صعيد المصنع، فبدأوا منذ زمن طويل يبحثون عن حلول طويلة الامد ، تمكنهم من خنق الطبقة العاملة : « هل في مهنتك مصانع بدفع الاجر فيها للعمال على قسمين : قسم يدعى الاجر والقسم الاخر يدعى « مشاركة في الفوائد » ؟ حاول ان تقارن بين اجر هؤلاء العمال ، واجر عمال مصنع لا « اشتراكية » فيه . عدد لائحة الواجبات التي تترتب على العمال الاونين « اشتراكية » المصنع) . هل يحق لهم آن يضربوا ؟ الخ.. هل يمكنهم ان يفلتوا من خضوعهم لرب عملهم ؟ » .

هنا ، يشير ماركس الى خطر وضع سياسي تقدر الراسمالية على تحديده (بانواع مختلفة) لاخضاع الطبقة العاملة لسيطرتها وحاجاتها . فالمشاركة بفوائد المصنع كانت يومذاك ارفع تضليل حول العمل الماجور . وكانت في الوقت نفسه اشادة كبرى بالتصورات حول المساواة والحرية ، والملكية ، كلها تصورات من هذا التضليل : « حرية ! طالما لا يخضع شاري سلعة — قوة العمل مثلا — او بائعها الا كل لارادته الشخصية .. مساواة ! طالما تقوم العلاقة بينهما على اساس كونهما يملكان سلعا ويتبدلانها .. ملكية ! طالما لا يملك كل الا ما يخصه بالذات .. وطالما كل لا يعني الا ذاته . والعامل الذي يقرب بينهم ليس سوى مصالح كل واحد منهم . وبسبب هذه الفردية بالذات يعمل الجميع بقدرة قادر ، على انجاز عمل مشترك لمنفعة العامة ولمصلحة الجميع » .

ويبدو ضروريا إن نضيف الى ما سبق، الملاحظات التالية وذلك للتدقيق في تحليل الاستمارة .

ان الاستمارة من اعداد « المجلة الاشتراكية » ، لا من اعداد ماركس الذي اقتصر عمله على صياغة الاسئلة . واساس الاستمارة هو الحركة العمالية الفرنسية التي كانت تبحث عن تنظيم اكثر لصراعها النقابي ، ففتشت عن الالمام بالشروط المادية للاستغلال الذي تعاني منه البروليتاريا ، وبما توصلت اليه من تنظيم نفسها (البروليتاريا). كما انها كانت تهدف الى توسيع القاعدة الاشتراكية في الاتحادات العمالية من خلال اتصالها المباشر بعدد متزايد من العمال .

« على العامل ان يعطي اسمه وعنوانه، حتى نتمكن من الاتصال به اذا ما احتدم الامر » .

لكن ماركس كان قد وضع اسئلة تجعل اهداف الاممية الاشتراكية الاولى ، واهداف ماركس نفسه ، تتقدم على اهداف الحركة العمالية الفرنسية . وكان ماركس يبغي اعطاء الطبقة العاملة وسائل نظرية جديدة ، كما انه كان يهدف الى لفت انتباهها الى طبيعة الراسمالية الحقيقية ، والى كونها هي (الطبقة العاملة) طبقة مستغلة . ثم انه كان يريد ، انطلاقا من تجربة حية ، ان يقترح على « المجموعات الاشتراكية العديدة » طريقة في العمل تعتمد على الاشتراكية العلمية ، وجديرة بتوفير الشروط لصراع فعال ضد الراسمالية الفرنسية . اي ان ماركس كان يهدف الى اعطاء معنى واقعي للعمل المشترك بين المجموعات والاتحادات العمالية العديدة .

اخيرا ، ان عدم الوصول الى اية نتيجة — طالما لم تتسلم الجريدة الاشتركية الا ١٠٠ جواب على ٢٥٠٠٠ استمارة وزعت في جميع انحاء فرنسا — لا يملك الا دلالة نسبية . لان المهم كان آن تحمل الاستمارة الى العمال امكانيات جديدة لتفهم عملية الاستغلال الراسمالي .

ما هي العلاقة بين استمارة ماركس وممارستنا السياسية اليوم ؟ ان الهدف هو رؤية ما اذا كانت وسائل عملنا بالنسبة الى موقعنا النظري هي فعلية حقا . وقد يبدو اساسيا ان نؤكد على بعض نواحي هذا الموقف .

هناك امران حتميان تاريخيا وتجريبيا: يمكن ان تكون الراسمالية ظاهرة مرحلية ميزتها الاستبداد في استغلال قوة العمل . لكن علينا ان نتساءل حول بعض نقاط التحليل التي تتعلق بكيفية تراكم راس المال . لان التنوعات التي دخلت على راس المال ادت الى تغييرات مباشرة في الاستغلال الراسمالي فيما يختص بالبؤس والبطالة مثلا . ولم يعد باستطاعتنا اليوم مواجهة الاستغلال نفسه بالسهولة السابقة . وكان ماركس نفسه ، قد توصل في تحليله الى استنتاج صعوبة جلاء حقيقة عملية الانتاج وصعوبة رؤية عملية انتاج فائض القيمة ، كلما تقدمت الراسمالية وشاخت .

نلمس هنا صعوبة موضوعية تحيط بالطبقتين الداخلتين في عملية الانتاج . لكن هذه الصعوبة هي سلاح وقوة الطبقة المسيطرة واذا استمر علم الاقتصاد في انقطاع عن التحليل النظري لعملية الانتاج ، فسيتحول دوما الى ايديولوجية لا تخدم الا السلطة الرأسمالية ، حتى ولو صدر — علم الاقتصاد هذا — عن البروليتاريا نفسها . ونقد ماركس يتناول الاقتصاد المبتذل ، و « الاشتراكية المبتذلة » التي تنظر الى توزيع الانتاج بمعزل عن انتاجه ، على غرار الاقتصاديين البرجوازيين فتقتصر على درس هذا التوزيع معزولا .

واليوم ، وبعد آن دخلت تغييرات عديدة على الواقع ، ما زال العمال — لا بل اكثر منهم في الماضي — يعتبرون ان العمل الماجور في المصنع هو « طبيعي » . هذا لان الانتاج الاجتماعي بكامله يؤثر على شروط العمل وعلى الاجر وحياة العمال اجمالا . حتى ان نمط الانتاج الراسمالي يبدو لهؤلاء وكانه النمط الوحيد الممكن ، وتاتي رقابة الراسمالية وتخطيطها للانتاج ليذكران بذلك ويؤكدان عليه .

اما العناصر « غير الطبيعية » فهي المعارك النقابية والتغيرات الموضوعية التي لا تكفي مؤكدا لتحمل العمال على تنظيم انفسهم ، ثم ان النقد المباشر لنمط الانتاج الراسمالي يكاد يصبح مستحيلا : وهو بحاجة الى سلسلة من التحليلات التي تتناول التجارب الثورية الاشتراكية فتوفر امكانية مقارنة تسمح بفهم لا عقلانية نمط الانتاج الراسمالي. خاصة وان الانظمة الوطنية العمالية — التي اعتمدت هي وحدها ممارسة فعلية — ما زالت معزولة ، ولم تساعد اطلاقا الطبقة العاملة على رؤية لاعقلانية نمط الانتاج الراسمالي .

على النقد ان يدور حول كيفية استعمال التقنية والعلم كوسائل لتخفيض مدة العمل وهي وسائل تحتاج اليها طبقة معينة لتتمكن من استملاك ومراقبة فائض القيمة. وهي وسائل تعاكس جهد البروليتاريا التاريخي في سبيل « خلع الصفة الراسمالية عن الانتاج، هذه الصفة التي تريد البرجوازية ان تجعلها ازلية » .

انطلاقا من هنا علينا ان نبحث عن الوسائل التي تمكن العمال من القيام بتحليل نقدي للراسمالية .

كوبا

فشل موسم العشرة ملايين طن من السكر :

من الظاهرة الاقتصاديّة إلى المعالجة السياسيّة

« نحن ، قادة الثورة ، دفعنا غاليا ثمن تدريبنا ، ونتحمل اليوم عواقب جهلنا . علينا ان ندع الشعب يختار قائدا او قادة ... لكن هذا الموقف موارب لان استبدال كاسترو بغيره ، لا يحل مشاكل الشعب الكوبي الحالية » هذا ما قاله كاسترو في نقده الذاتي حول فشل محصول العشر ملايين طن من السكر .

وكان الكلام حول « محصول ١٩٧٠ » بدا منذ سنة ١٩٦٤ ، فسيطر على الحياة الكوبية وكانه مراهنة ، او تحد او هاجس. اعدت كل الاجراءات اللازمة لكي يتحقق المحصول على ما يرام : من تعبئة عامة الى اضفاء الصفة العسكرية على الحياة الكوبية، الى تحديد مدة الحصاد (من ثلاثة اشهر الى سنة) الخ — واليوم ، بدل الملايين العشرة ، تصل كوبا الى ٨ ملايين وست مئة الف طن من السكر . هذا المرقم ، رغم انه يشكل رقما قياسيا — خاصة بالنسبة الى سنة ١٩٥٢ عندما بلغ الانتاج السبعة ملايين ومئتي الف طن — هذا المرقم يعتبر فشلا بالنسبة لكثافة التعبئة ولمدى انعكاسات هذا الفشل الاقتصادية .

لماذا عشرة ملايين من السكر ؟

ان اساس الخطة هو حاجة كوبا الى امتلاك مواد توردها تمكنها من استيراد كل ما تحتاج اليه لتتطور : من نفط ومصانع وقمح وارز الخ —

ففي سنة ١٩٦٤ عقدت كوبا اتفاقا مع الاتحاد السوفياتي يؤمن لها بيع جزء كبير من انتاجها وباسعار مستقرة . كان الاتحاد السوفياتي يدفع الثمن بنقد غير نادر (الروبل) لكن الحصار الاميركي كان يفرض على كوبا ان تتوجه نحو الكتلة الاشتراكية . ثم ان حاجة كوبا الى تمويل نموها ، حملها على التخلي عن تنويع زراعتها لتختص بزراعة السكر . وكانت تبيع الاتحاد السوفياتي خمسة ملايين طن ، بينما كانت سائر البلدان الاشتراكية تشتري مليوني طن من السكر . فكيف تحولت السبعة ملايين الى عشرة — خاصة وان كل ما يتعدى المليون السابع يفرض تغييرا كليا في بنية صناعة السكر، كما انه يتطلب عددا من الاستثمارات تفوق العائدات المتوقعة . وما يحمل كوبا على الشراء من فرنسا وانكلترا — حيث الحصار اقل شدة — هو حاجتها الى زيادة نقدها النادر لشراء السلع الاستهلاكية .

فشل الخطة : اسبابه وعواقبه

في العشرين من ايار سنة ١٩٧٠ ، وفي خطابه الى الشعب الكوبي اعلن كاسترو ان المحصول سوف لا يبلغ العشرة ملايين طن، ذلك لعدة اسباب .

١ — التاخير المتراكم خلال السنين السابقة من ١٩٦٤ الى ١٩٦٨ ، والذي يعود الى الاحوال الجوية وسوء التنظيم .

٢ — سوء تنظيم العمل : فلا تنسيق بين قطف القصب وتصنيعه ، مما يقلل من انتاجية القصب اليابس .

٣ — الحاجة الى التغييرات ضمن المصانع بسبب اهتراء الالات ، مما ادى الى تاخير في بدء المحصول من جهة والى بطء في الانتاج يعود الى ضرورة تدريب الالات .

ثم ان عدم تنظيم سائر قطاعات الانتاج — فالشعب برمته كان يعمل في الحملة — كان له تاثير في تاخير الانتاج واعاقته .

عندما كانت فترة المحصول تدوم ٣ اشهر، كان من الممكن اللجوء الى منطوعين دون عرقلة باقي القطاعات . لكن الموسم الاخير دام سنة كاملة فاضطر عمال وموظفو وكوادر المصانع كلها ان يصبوا جهدهم في قطع القصب . لكنهم كانوا يتقاضون الاجور التي يتقاضونها في الاوضاع المعتادة ، مما ادى الى تضخم مالي بسبب انخفاض الانتاج واستنفاد السلع الاستهلاكية .

على الصعيد الاقتصادي اذن ادت « خطة السكر » الى تفكيك الاقتصاد وانخفاض الانتاج والتضخم المالي ، بينما ادى ، على الصعيد الاجتماعي الى اضفاء الصفة العسكرية والبيروقراطية على الحياة الكوبية .

« ان تعبئة كل قوى الحزب في سبيل تنظيم الانتاج ادى الى اهمال المهمات السياسية ومنها العمل الجماهيري » . فعملية كهذه تبدي الاعمال الادارية على الاعمال القيادية، كما ان حالة من الطوارىء تؤدي غالبا الى فرض الاوامر والانصراف الى مهام ادارية .

ما العمل ؟

تجدر الملاحظة هنا الى ان الاجراءات التي اتخذها كاسترو « لتحويل الفشل الى نصر» هي اجراءات سياسية . وهو يذكر ان الشعب لم يفشل . فالادارة والقيادة هما اللتان فشلتا . اذن ، لا تحل المشكلة باستبدال القادة بغيرهم، على الشعب أن يمتلك وسائل التقرير ، أي أن يكون له تنظيمات شعبية .. أو مؤسسات جماعية مؤلفة من عمال وفلاحين ونساء الخ — يبدو كاسترو وكانه يريد اعادة النظر في كل شيء ، فنراه يطرح القضايا الاساسية لبناء الاشتراكية ، وكان قد اهمل هذه القضايا في بحثه عن « الديمقراطية المباشرة » . كيف يجب على الحزب أن يعمل ؟ من تمثل التنظيمات الشعبية ؟ ما هو دورها ؟ هل الحزب تنظيم شعبي ، ام هو مؤلف من عناصر نخبة ، ام هو طليعة ؟ ما هو دور النقابات ؟

بدأنا نرى ملامح وجهة معينة ، نحو تعزيز الجهاز الاداري كي يتمكن الحزب من احالة المهام الادارية الى جهاز خاص كما ان هناك نزعة الى تعزيز التنظيمات الشعبية .

لا شك اننا امام منعطف اساسي في تاريخ الثورة الكوبية اذ ان الاجوبة على الاسئلة ستحدد وجهة بناء الاشتراكية في كوبا .

بريد الحرية
ص . ب ٨٥٧

رسالة من قارئ : صعوبة الاسلوب والنقص في التفسير !

تتضمن رسالتي هذه ، نقدا مخلصا بهدف المساهمة قدر الامكان في تطوير خط المجلة والمشاركة الفعالة في تبني قضايا الجماهير ومشاكلهم . لانني اعتقد ان من واجب كل قاريء يتحلى بحد ادنى من الحس الوطني المخلص ، ان يتقدم بالانتقادات الضرورية حول مقالات المجلة ، وان الانتقادات التي اتقدم بها تتناول : صعوبة الاسلوب من ناحية ، والنقص بتفسير بعض الظواهر او المواقف من ناحية ثانية .

١ — صعوبة الاسلوب :

من المعروف ان « الحرية » التي تتبنى مشاكل الجماهير وقضاياها ، تتوجه بشكل اساسي الى هذه الجماهير بالذات ، مما يستلزم بالمقابل ، ان تخاطب الجماهير باسلوب يتناسب كليا مع المستوى الثقافي والاجتماعي والسياسي لهذه الجماهير .

هذا من الجانب النظري ، اما في الواقع، فان غياب الاسلوب التحليلي المبسط ، غالبا ما يجعل فهم الجماهير لمقالات « الحرية » امرا صعبا . مما يجعل قراءتها مقتصرة فقط على فئة من المثقفين . وكي لا يكون الانتقاد من الجانب النظري فقط ، يمكنني ايراد مثل عن العدد الاخير « للحرية » :

● في « استمارة ماركس عن المصنع الحديث » تاتي المقدمة كخلفية سياسية للاستمارة التي تتوجه بالاساس الى العمال، ولكن العامل ، في قراءته للمقال ، لا يستوعب سوى الاسئلة المطروحة في الاستمارة لانها سهلة واسلوبها سلس . اما عند قراءته المقدمة فيكون مثله مثل الاطرش بين قرقعة الطبول .

فانطلاقا من هذه الملاحظات بالذات ، يكون رجائي ورجاء الكثيرين من الجماهير المكادحة التي انفتحت مؤخرا على قراءة المجلة ، التبسيط قدر الامكان في الاسلوب ، كي تكون « الحرية » فعلا مجلة الجماهير ، هذه الجماهير التي غالبا ما لا يتعدى مستواها الثقافي ، الحد الادنى في القراءة .

٢ — هذا بالنسبة للقسم الاول من النقد اما القسم الثاني فيتضمن ملاحظات على مقالات محددة انزلت في الاعداد الاخيرة من « الحرية » ، مما يغلب الظن بأن اسرة التحرير ، قد اهملت الاشراف عليها .

— ففي العدد ٥٢٣ — من « الحرية » — جاء المقال عن « المؤتمر الوطني للاحزاب والشخصيات » ليسرد جملة احداث بينها المقترحات التي قدمها جنبلاط والتحالفات التي اقامها مع عناصر من الاقطاع السياسي ، وعند انتهاء المقال بنتيجة واضحة :

اما المؤتمر الوطني واما فرعون ، والا ففرعون هو الرابح الوحيد » .

تاتي هذه النتيجة « الساطعة » وكانها منفصلة تماما عن التحليل . لماذا ؟

لان المقال لا يحاول اعطاء تفسير واضح لقضية اساسية يدور المقال حول جوهرها : قضية التحالفات ، وبالاضافة الى ذلك ، فالمقال لا يطرح البديل عن تحركات جنبلاط.

— اما بالنسبة للمقال عن « سياسة الاتحاد السوفياتي في اوروبا الشرقية » (الحرية عدد ٥٢٤) فهناك سرد اخباري عن مواقف الاتحاد السوفياتي مع هذه او تلك من الدول الاشتراكية . ولكن القاريء عند تعرضه لمقال كهذا ، ثمة تساؤل يجول في راسه : ما تفسير هذه الظاهرة في الاتحاد السوفياتي — البلد الاشتراكي الاول — ؟

هذا التساؤل ، لا يحاول المقال الاجابة عليه مع انني متأكد بأن هذا التساؤل يرد لدى كل قارىء يقرأ المقال .

— اما التقرير عن « اضراب عمال شركة اونيكو » (في نفس العدد) فيتجاهل ضرورة ذكر موقع الشركة ونوعية الانتاج في هذه الشركة .

— واخيرا ، اضيف اقتراحا حول كتابة مقال اساسي ، لا اعلم لماذا تغاضت المجلة من ذكره : حول نتائج البكالوريا القسم الاول وذلك بتوضيح النقاط التالية :

● نوعية الاسئلة في الامتحان .

● عدد المرشحين .

● عدد الناجحين (لان العدد الذي حددته جريدة « النهار » كاذب والف كاذب اذ انني اعرف زميلا لي رقمه بالستة الاف بينما تقول « النهار » بأن عدد المرشحين بالاربعة الف (لا اذكر العدد تماما) .

● ويجب ان يتضمن المقال ايضا ، كيفية التصليح — والعلامة اللاغية الخ ... وذلك للاجابة على سؤال اساسي : هل وضعت المناهج الجديدة لصالح الطالب ام لصالح فئة طبقية معينة ؟؟؟

فادي عطار

جواب الحرية

تريد المجلة ان تشير الى سبب موضوعي يكمن وراء صعوبة الاسلوب في بعض مقالاتها. وذلك انها تتوجه الى فئات متباينة الوعي وتفترض في هذه الفئات قدرات متباينة ايضا على القيام بالمهام النضالية . فهي ملزمة مثلا ان توزع صفحاتها بين المقال التحريضي الواسع القراءة ، المكتوب بلغة تحريضية سهلة تشبه لغة البيانات وبين المقال المعد لاناس ذوي تجربة في العمل السياسي وذوي وعي مرتفع ، والذي يقصد به توجيه وعيهم حول مسألة معينة ، سياسية او نظرية، وتمكينهم من شرحها شفهيا في اوساطهم ومن التحريض على اساسها . فالمدخل الى « استمارة ماركس » مثلا — وهو مترجم — يدخل في الباب الثاني . وذلك لان العامل الذي يقرأ الاستمارة لن يقوم باستعمالها في مصنعه او في مصنع اخر بصفة شخصية مقطوعة عن اي عمل تنظيمي .. مثل هذا الاستعمال لا يفيد النضال العمالي في شيء. اما اذا كان العامل يمارس نضاله في وسط منظم — نقابيا كان ام سياسيا — فان نقاش المدخل جماعيا في هذا الوسط سوف يعين دون شك على استخدام الاستمارة وسوف يزوده بعناصر يصعب حصرها في مقال سطحي سهل القراءة .. لكن هذا الرد لا يعني ان صعوبة الاسلوب ، في مقالاتنا ، لا تنجم احيانا عن « عادات » شخصية لدى بعض الكتاب يمكن تلافيها دون الاساءة الى مضمون المقالات نفسها . وهذا هدف يجب ان نسعى اليه .

اما ملاحظاتك على مقالين نشرا سابقا في المجلة ، فنظن انها عائدة الى انك لم تحاول الاستفادة في استيعابهما من مقالات اسبق منهما نشرت حول هذين الموضوعين بالذات، خلال الاسابيع القليلة الماضية . وذلك ان ما يكتب حول موضوع معين في المجلة يستفيد دائما من المساهمات الاخرى السابقة (اذا كانت قريبة على الاقل) .. ولا يمكن لنا ان نستعيد جميع عناصر التحليل في كل مقال والا وقعنا في تكرار لابد ان يمل منه القراء المداومون .

ولا شك انك محق في ملاحظتك عن مقال « اونيكو » التي لم ننتبه الى ضرورة ذكر موقعها ونوع انتاجها . (اونيكو معمل لصناعات الالمنيوم في منطقة المكلس ، وهي شركة لبنانية تشغل حوالي ٢٠٠ عامل) .

اما مشكلة البكالوريا ، فالحرية تحاول الان ، بما تملكه من وسائل ، ان تجمع حولها معلومات دقيقة تصلح قاعدة لدراسة تفضح زور المعلومات التي نشرت وجوانب النقص فيها وابعاد المشكلة الحقيقية ... شكرا .

تتمة — حقيقة الناطقين باسم جبهة تحرير ظفار الذين رحبوا بقابوس

للخطوات الجديدة ووجدوا ان المكان الصالح « للنضال لتصليح الثورة » هو السعودية والامارات . لقد وجد يوسف علوى (ممثل جبهة تحرير ظفار في القاهرة قبل مؤتمر حمرين) ومسلم بن نفل (العميل السعودي رقم ١ في منطقة ظفار في الايام الاولى للثورة) ان نهاية المطاف هو مكاتب الامامة والسفارات البريطانية والسعودية وانه لا يوجد انسان شريف واحد يؤمن باقوالهم واستراتيجيتهم المشبوهة .

وبدأت هذه القوى العميلة تتامر في امارات الخليج تحاول تجميع عناصر ظفارية لتشكل منهم جبهة مضادة ، غير ان العملية باءت بالفشل بعد تجربة استمرت حتى شهر ابريل سنة ١٩٧٠ حيث التقت مجاميع الامامة بهؤلاء العملاء لتحدد لهم دورهم الصغير في المخطط الرامي الى اجهاض الثورة ونشط مكتب الامامة في الكويت وبدأ يعامل الظفاريين معاملته لابناء عمان الداخل (يجبرهم على الالتحاق بالمعسكرات التابعة للامام في السعودية وغيرها يعطيهم جوازات الامامة يراقب تحركاتهم بالتعاون مع السلطة) . وشهدت بيروت وغيرها من العواصم العربية عدة لقاءات بين يوسف علوى ومسلم بن نفل وبين ممثلين عن بريطانيا لوضعهم في مخطط شامل لتصفية الثورة .

ووصلت هذه الاطراف الى اتفاق شبه تام على ضرورة ربط هؤلاء المتساقطين والعملاء بمجاميع الامام لتشكيل جبهة معادية للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل بحيث تقوم بريطانيا والسعودية والامارات بتمويل تحركهم (كانت جوازات الامام لا تدخل البحرين قبل يونيو ١٩٧٠ ، وبعدها سمح لحاملها بالدخول دون معارضة) وبدأت هذه الاطراف في تنفيذ المخطط الرامي الى اجهاض الثورة عن طريق التسلل الى صفوف الثورة او بالعمليات العسكرية البريطانية المكثفة او بترتيب الاوضاع سلميا ان امكن .

غير ان الثورة استطاعت ان تفجر الدورة الثورية الثانية في منطقة عمان الداخل ، وقامت الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي بعملياتها العسكرية الاولى في قلب المنطقة التي تعتقد الدوائر الاستعمارية والرجعية بانها مقفلة للامام وقد كانت نتائج هذه العمليات على الصعيد السياسي اكبر بكثير مما كان يتوقع فقد اقتنع العديد من العناصر التي كانت تنتظر المهدي بان هناك طريقا اخر للخلاص من السيطرة الاستعمارية وان الامام ليس اكثر من عميل للسعودية وبريطانيا .

ان الاحداث التي طبل لها « ممثلو الجبهة الثلاثة » لم تكن مفاجئة لجماهير المنطقة ، فقد كانت الاشاعات والمناشير توزع من قبل عملاء المخابرات البريطانية في مسقط ومطرح وعمان الداخل معلنة عن تغيير قريب للسلطان وكان الهدف جس النبض اولا وتهيئة الناس لاستقبال الحدث ثانيا . غير ان الثورة التي انطلقت يوم ١٢ يونيو ١٩٧٠ قد نسفت العديد من جوانب هذا المخطط واجبرت القوى الرجعية التي كانت مجتمعة من ١١ — ٦ في احدى الامارات على تعديل مخططها بحيث يتناسب والاوضاع الجديدة التي افرزتها الثورة . وبدأت القوى والشخصيات تكشف عن هويتها تدريجيا بعد ان استطاعت بريطانيا عزل سعيد بن تيمور بمسرحية ادعت انها لا تعرف عنها اي شيء وصورتها وكالات الانباء بعملية انقلاب شامل في مسقط وعمان ، فقد رحب الامراء في المشيخات بهذا التغيير لان معظمهم قد جاء الى الحكم بطريقة مشابهة ، ولان رياح الثورة قد استطاعت ان تجمد الحركة التجارية في دبي منذ بداية ١٩٧٠ وان تكشف العديد من المشاريع الوهمية التي صرفت فيها الملايين في ابو ظبي . ومن ناحية اخرى فان الامام ومجاميعه في الخارج والعملاء والمتساقطين في منطقة ظفار والعناصر التي هزتها الثورة المسلحة في عمان الداخل قد بدأوا يرتبون اوضاعهم مع السلطان الجديد.

وجاء تصريح العملاء في الكويت عن ترحيب جبهتهم بتبديل السلطان في الوقت الذي لزم فيه الامام الصمت لان الصمت من متطلبات تحرك هذا الفصيل من القوى الرجعية المضادة في هذه الفترة ، فقد تقرر أن يتحرك الامام بمجموعات مسلحة لحصار مسقط وتاليب بعض القبائل ثم يتوصل الفرقاء الى تسوية تحفظ ماء الوجه للجميع وتظهر « وطنيي السعودية » بانهم حققوا انتصارهم واملوا شروطهم على الحكم الجديد ، وبعدها تتشكل وزارة يدخل فيها ممثلون عن ظفار (الجبهة — الثلاثة) وعن الامامة وعن الناقمين على سعيد بن تيمور وتبدأ الموسيقى تصدح لاستقبال العهد الميمون ، وبعد التسوية ستباركهم السعودية كما باركت الخطوات الجبارة التي قام بها العيني في لم الشعب اليمني ، وستعترف بالنظام الجديد في مسقط وعمان !!

ان الصراع الذي ظل سنوات بين طرفين رجعيين في منطقة عمان قد حسمته بريطانيا لمصلحة الفريق الذي ظل منفيا في السعودية والامارات . ومن هنا فان الوعود والاغراءات بتغيير جذري في المنطقة ليست اكثر من زوبعة في فنجان يهدف من وراءها تزييف الامور على الرأي العام واظهارها على غير حقيقتها . ان الامام اسوأ من سعيد بن تيمور وطارق لا يقل رجعية عن طالب والتركيبة الجديدةليست اكثر من لملمة للاطراف المضادة لسعيد بن تيمور .

ان الثورة مستمرة حتى تحقق اهدافها التي اعلنتها في البيان السياسي الذي وزعته في ٩ يونيو ١٩٧٠ والبيان السياسي الاول للجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي والذي جاء فيه :

ان الثورة مستمرة حتى تحقيق الجلاء التام للقوات البريطانية الرابضة في صلاله ومصيره والشارقة والبحرين ، والثورة مستمرة حتى تحقق وحدة شعبنا في منطقة عمان والخليج العربي وتزيل كل الدمى الكرتونية التى نصبها الاستعمار لتقيم نظاما جمهوريا تقدميا يكفل الحريه والتقدم والمساواة لكل المواطنين .

تتمة — الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي

من الثورة في تلك المنطقة . وعندما استطاعت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل أن تسيطر على معظم منطقة ظفار وتحتل ثلاث مدن اساسية (سدح ، ضلكوت، رخيوت) كانت بريطانيا تخطط للقيام بحملة عسكرية واسعة للقضاء على الثورة بعد الصيف ، غير ان الاحداث سارت في طريق اخر ، فقد تفجرت الثورة المسلحة في عمان الداخل وتشكلت جبهة وطنية تضم كل العناصر الشريفة والمناضلة التي تريد انهاء الوجود البريطاني من منطقة عمان والخليج العربي ، وازالة حكم السلاطين وبقايا القرون الوسطى لتضع منطقتنا علىمشارف الحضارة، والاسهام في التقدم العربي . ان الثورة التي انطلقت من عمان قد قلبت العديد من خطط الاستعمار واصابت الرجعية المحلية والسعودية والايرانية بالخوف ، وكانت سببا اساسياً في تأجيل الانسحاب البريطاني المزعوم وفي تهدئة ايران عن العديد من مطاليبها في المنطقة وفي التايد الرجعي السعودي للامارات في تحركها لاقامة الاتحاد ...

ان الخطوة التي تمت في ٢٤ يوليو ، هي بداية المسرحية ، اما الفصل الثاني فهو الهجوم الذي سيقوم به الامام غالب لحصار مسقط وتاليب بعض القبائل ، وبعد ذلك يفتح الفصل الثالث حين يتوصل الفريقان الى اتفاق صلح شبيه بصلح اليمن ، لاعادة الامام الى وضعه السابق واجراء مصالحة وطنية شاملة بين العملاء والقيام بحملة واسعة للترويج لهذه الخطوات المشبوهة التي ستتم في عهد السلطان الجديد .

ان طارق بن تيمور الذي تحاول القوى الاستعمارية ان تظهره بمظهر الرجل الوطني والمنفي ورجل الاصلاح ، ان هذا العميل هو الذي قاد الحملة البريطانية التي مولتها شركة النفط سنة ١٩٥٧ للقضاء على انتفاضة شعبنا ، وهو الذي قاد المجازر والارهاب في عمان الداخل ، وعندما اختلف العميلان ترك طارق عمان ليتجول في الخارل ليكون احتياطي في المستقبل .

ان قابوس ، هذا « المولد المدلل » الذي عاش اجواء البذخ في قصر والده في ظفار ، والذي لا يستطيع الا ان يكون « حاكم ظل » يستمع ليس فقط الى توجيهات المستشارين البريطانيين وانما ايضا الى توجيهات والده المريض في لندن . ان هذه الشخصية المهزيلة التي وضعتها بريطانيا مرحليا في السلطة وتريد ان ترضي المشايخ الخائفين في الامارات ، ان هذه الشخصية لا يمكنها على الاطلاق ان تقدم شيئا للبلد .

ان الثورة ترفض هذه التركيبه البشعة ، ان شعبنا الذي لم يستشر اطلاقا في هذه التبديلات قد صمم على انهاء الوجود البريطاني وحكم السلطنات والمشيخات ليقيم نظاما اخر ، نظاما يكفل الحرية السياسية للمواطن ويكفل له الخبز والعلم والتقدم ، وسيطرته على مقدرات اموره .

في ٢٥ — يوليو ١٩٧٠

صادر عن :

الجبهة الوطنية الديمقراطية
لتحرير عمان والخليج العربي

تتمة بيان لجنة العمل النقابي في معمل الزجاج

ايها العمال : ان امامنا سلسلة المطالب التي رفعناها في اضرابنا الاول والتي استطاعت الادارة ان تطمسها ويجب علينا ان نحققها .

١ — يجب اعادة رص صفوفنا بالانتباه لكل اسلوب تحاول الادارة اللجوء اليه لتفرقتنا خاصة اسلوب التفرقة الطائفية .

٢ — ان علينا ان ننشيء لجانا سرية فيما بيننا تنسق لمطالبنا ، لان النقابة التي جاءت كانت صورة طبق الاصل عن الادارة ، ويجب علينا ان نرفع دائما مطلب النقابة .

٣ — ان علينا ان ننتبه لامر هو كون الادارة ستلجأ للاستعانة بالنواب ورجال السلطة لضربنا . ان هؤلاء متضامنون مع الراسماليين ويقفون ضد مصالحنا ، علينا ان نكشفهم ولا نستمع اليها .

ان تراص وحدتنا ووعينا لكل اساليب الرأسماليين القذرة وتصميمنا على تحقيق مطالبنا كفيل بانتصارنا .

عاش نضالنا ضد المستغلين الراسماليين .

لجنة العمل
النقابي في معمل الزجاج

كلمة

..كي لا تقع المقاومة في الفخ السياسي المنصوب لها

لم يكن غائبا عن حسابات القوى العربية والدولية المتحركة — على اختلاف مواقعها ومصالحها — باتجاه الحل السلمي ، ان احتواء الوضع الفلسطيني سوف يكون عنصرا مقررا في نجاح اي مشروع للتسوية ايا كانت تفاصيله .

ولم يكن الوضع الفلسطيني ، الذي نبتت المقاومة على ارضه ونمت خلال السنوات الثلاث الماضية ، ينهض في الواقع على حواجز يستعصي اختراقها على محاولات الاحتواء فعلا . فافتقاد الشعب الفلسطيني لبنى اجتماعية متماسكة مستقلة ، بفعل تشتته وتوزعه بعيدا عن ارضه ، قد جعل من المقاومة الفلسطينية في طابعها المهيمن والغالب امتدادا لتوازن الوضع العربي بمجمله ، بانظمته وقواه السياسية وايديولوجيته السائدة .

واذا كانت هذه السمة الموضوعية العامة للوضع الفلسطيني قد جعلته ممرا مفتوحا من الجانبين امام التيار السياسي السائد في البلاد العربية (والممثل بالناصرية بالمعنى البنيوي الواسع) ، فان ثلاث سنوات من التعبئة الشعبية المسلحة في ظل شعار تحرير فلسطين ، قد اكسبت العمل الفلسطيني حيزا من الاستقلالية السياسية يرتكز الى وجود منظمات ومؤسسات اصبحت لها آلية داخلية خاصة بها ومستقلة نسبيا عن اصولها العربية ، الطبقية والسياسية والايديولوجية .

ولكن هذا الحيز من الاستقلالية السياسية لم يتعرض خلال السنوات الثلاث الماضية لاي امتحان فعلي . فباستثناء حالات الصدام مع النظامين الاردني واللبناني (وهي حالات خاصة) ظلت استقلالية العمل الفلسطيني تتعايش يوميا مع اشكال من الارتباط بالانظمة العربية اتخذت مظاهر عدة تنظيمية وسياسية ومالية واعلامية . فلقد ضمت حركة المقاومة داخل اطارها منظمات تعكس مباشرة وحرفيا اتجاهات ومواقع عدد من الانظمة العربية . وفي ظل ابتعاد افاق الحل السلمي ، كانت المسافة السياسية تبدو شبه ملغاة بين موقف فلسطيني يلتزم التحرير هدفا له وموقف عربي رسمي تشكل التسوية السلمية سقفه النهائي . فالانظمة العربية « المناضلة » من اجل ان يعيد لها ما ضاع من ارضها في ٥ حزيران كانت شديدة الحاجة لورقة الضغط الفدائية ، ومن هنا كان تأييدها السياسي للمقاومة والتلويح بالنتائج الخطيرة التي سوف تترتب على استفحالها في المنطقة العربية ، عنصرا هاما من عناصر تحركها على الصعيد الدولي . ذلك كله كانت تكمله سياسة اغداق مالي واعلامي جعل من خزائن بعض الانظمة العربية ومستودعات سلاحها ومن اذاعاتها واجهزة اعلامها ، مواقع جذب للمقاومة ذات تأثير يومي ومباشر على عملها .

هذا التداخل الذي ارتضته الانظمة العربية بينها وبين المقاومة ، كان طريقها الى التدخل في شؤون العمل الفلسطيني بصورة تهدد استقلاليته السياسية النسبية بالتحول الى مجرد موقف لفظي لا يملك من مقومات الفعل والتأثير شيئا . فالمواقع التنظيمية والسياسية والمالية والاعلامية التي بنتها الانظمة العربية لنفسها داخل حركة المقاومة الفلسطينية ، كانت في الاصل اسلحة معدة ليوم يصبح فيه الحل السلمي قيد التنفيذ ، ويصبح مطلوبا تفتيت الوضع الفلسطيني واحتواؤه كليا كشرط ملازم لكل تسوية .

وذلك هو ما تواجهه المقاومة منذ ان اعلن عبد الناصر احتضان مصر للمقترحات الاميركية . فالقبول بصفقة تسوية سلمية ، تدخل الان مرحلة التنفيذ ، كان لا بد ان يتلازم مع سحب ورقة التأييد السياسي للمقاومة والانفصال عنها مع « اطيب التمنيات » لها بالنجاح في الحصول على « حقوق اللاجئين الفلسطينيين » او بالانتصار على اسرائيل اذا ارادت مواصلة القتال وحدها (؟!!)

وسحب التأييد السياسي المصري للمقاومة ليس الا بداية لانسحاب عربي رسمي واسع من ميدان المواجهة الفلسطينية — الاسرائيلية سوف تكتمل حلقاته وينتظم عقدها من المحيط الى الخليج . ومن هنا تكتسب الاجراءات التي بداها النظام الناصري خلال الاسبوع الاخير اهميتها ودلالتها . فاقفال اذاعتي « صوت فلسطين ، وصوت العاصفة » ، واستصدار بيانين بتأييد خطوة القبول المصرية بالمقترحات الاميركية ، من جانب « منظمتين فلسطينيتين » صغيرتين ، هذه الاجراءات تعين منذ الان الوجهة العامة للتحرك العربي الرسمي في وجه المقاومة .

ويبدو واضحا ان الانظمة العربية المعنية بالتسوية السلمية ليست على عجلة من امرها في افتعال صدام قمعي مباشر مع الفدائيين ، اذ يكفيها في هذه المرحلة ان تستخدم المواقع التنظيمية والسياسية والمالية والاعلامية التي بنتها لنفسها داخل حركة المقاومة كي يشكل ذلك خطوة هامة على طريق حصارها تمهيدا لاكمال حلقات مؤامرة التصفية بتتابع محسوب .

فكيف تصرفت حركة المقاومة حيال ذلك كله ، وما هي حدود التحرك المفتوحة امامها والمهمات الملحة التي تواجهها ؟

لا شك ان ما صدر عن الاطراف الرئيسية في حركة المقاومة — مجتمعة ومنفردة — رفضا للمقترحات الاميركية وادانة للقابلين بها ، كان يعكس وعيا سياسيا فرضته الاحداث لتفرض معه تحديدا متزايد الوضوح للمسافة التي تفصل بين المقاومة وبين الانظمة الزاحفة نحو الاستسلام . ولكن هذه الخطوة المبدئية لا تكفي وحدها . فالطريق امام المقاومة ما زال حقلا معبأ بالالغام لن تقوى على اجتيازه الا بجملة شروط في طليعتها صياغة موقف سياسي واضح قادر على الافلات من الفخ الذي تجري محاولة جرها اليه بحيث تنزلق الى مهادنة القبول المصري بالمقترحات الاميركية والصمت عليه . فاجهزة الاعلام الناصرية تقترح على المقاومة موقفا مؤداه « ان تعلن المقاومة ان قرار مجلس الامن ، والمبادرة الاميركية المبنية عليه ، متعلقان بعدوان ١٩٦٧ ، وان قضية المقاومة مرتبطة بالعدوان الذي قام سنة ١٩٤٨ ، ولذلك فهي تترك للدول العربية المعنية بعدوان ١٩٦٧ حرية التصرف بالنسبة لاي حل سياسي لمشكلة ١٩٦٧ ، شرط ان لا تتم التسوية — اذا تمت — على حساب الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ » ، (الياس سحاب في افتتاحية « المحرر » ٣٠ تموز) . ما الذي يرمي اليه مثل هذا الاقتراح ؟

— انه يستهدف في البداية تأمين المناخ السياسي الملائم لتنفيذ بنود الصفقة بهدوء لا تعكر صفوه معارضة فلسطينية يمكن ان تفضح ابعاد المقترحات الاميركية وتؤلب الجماهير العربية عليها . ولن تكون هناك اية قيمة فعلية لاستمرار المقاومة — في مثل هذه الحالة — في تسجيل مواقفها المبدئية العامة حول قرار مجلس الامن وشعار التحرير ، طالما ان هذه المواقف تتجاور مع الموقف المصري ولا تتناقض معه بل تمنحه بركتها كما يقترح معلق « المحرر » ! وحين تأخذ الصفقة طريقها الى التنفيذ وينسحب الوضع العربي الرسمي كله من ميدان المجابهة الفلسطينية — الاسرائيلية وتصبح المقاومة وحيدة معزولة ومطوقة : سياسيا باعتراف عربي رسمي باسرائيل وعسكريا بمناطق مجردة من السلاح وبجيوش عربية لن يكون مطلوبا منها الوقوف على الحياد فقط بين الفلسطينيين واسرائيل بل منع كل الاعمال المخلة بحالة السلام (اي القضاء على العمل الفدائي) ، حينذاك تدعى المقاومة للقبول بالدولة الفلسطينية كجزء من الصفقة المعدة .. والذين يرفضون الانتظام في هذه الصفقة سوف تسلط عليهم اسلحة قمع لن تقتصر هذه المرة على الارهاب السياسي والفكري الذي تجري ممارسته الان ، بل هي سوف تتخذ اشكالا من الارهاب الجسدي يستهدف اقتلاع النزعة الثورية الفلسطينية من جذورها .

هذا المصير الذي يعد للمقاومة يفرض عليها بالمقابل وعيا حادا لمسألة اساسية هي ان المعركة الجماهيرية ، الفلسطينية والعربية ، ضد القبول العربي الرسمي بالمقترحات الاميركية يجب ان تخاض منذ اللحظة اذا اريد لها بالفعل ان تؤثر في مجرى الاحداث ، وتزرع في وجه الصفقة الاستسلامية عقبات جدية . وذلك كله شرطه المركزي وضوح موقف المقاومة السياسي امام جماهيرها الفلسطينية والعربية بلا اي ظلال من التردد .

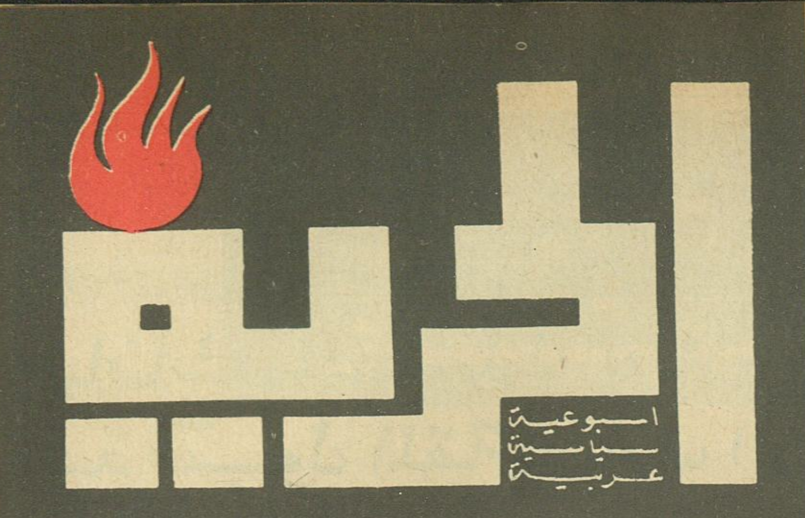
ان ايفاد بعثات تجوب الاقطار العربية لشرح موقف المقاومة الفلسطينية للانظمة الحاكمة ، هو اجراء لا ينطوي على اية فائدة حقيقية فضلا عن كونه يحيط الموقف السياسي للمقاومة بظلال من شأنها ارباك الحركة الجماهيرية وارهاق وعيها .

لقد عكست بيانات المنظمات الفدائية الاساسية ، واراء قواعدها وعيا متزايدا بعبث التوجه الى الانظمة وبأن الحليف الفعلي والطبيعي لحركة المقاومة الفلسطينية هو الجماهير العربية (بيان اللجنة المركزية لمنظمة التحرير في ٢٦ — ٧) وحين قررت اللجنة المركزية ان تتحرك في الاردن « عن طريق مؤتمر شعبي اردني — فلسطيني ومؤتمر عربي — فلسطيني وتمتين صلاتها بشكل مستمر وفعال مع القوى الشعبية والوطنية العربية ، وتوحيد القطاعات العسكرية لجميع فصائل المقاومة لمجابهة الاوضاع الراهنة » (صحيفة « فتح » ٢٧ — ٧) ، فان هذا القرار كان يعكس بداية التقاط لوجهة التحرك المطلوب .

وما لم تستطع المقاومة انجازه خلال السنوات الثلاث الماضية ، عليها الان ان تسارع الى الانخراط فيه بكل امكاناتها اذا ارادت فعلا حماية مصيرها :

— ان تحويل المخيمات والجماهير الفلسطينية والاردنية الى قواعد منظمة ومسلحة بالبندقية وبالوعي السياسي ، وان التوجه نحو الجماهير العربية الحليفة للمقاومة عبر اشكال من التعبئة السياسية والتنظيمية تدير ظهرها لمواقف التردد والتأرجح السابقة ، ان ذلك سوف يكون وحده مصدر الحماية الجدي لكفاح مسلح وطني تحاول الانظمة العربية اغراقه الان في بحر التصفية .

« الحرية »



اسبوعية سياسية عربية

بيروت • الاثنين ١٠/٨/١٩٧٠ • العدد ٥٢٧ • السنة الحادية عشرة • الثمن ٢٥ ق.ل. • BEYROUTH • 10-8-1970 • No. 527 • AL-HOURRIAH

ابواق المبادرة الاميركية مع المقاومة ام ضدها ؟

النظام الناصري والحوار السهل مع الانظمة "الرافضة" للحل السلمي

■ وثيقة هامة عن لقاء غولدمان - الحسن الثاني

المغرب قاعدة انطلاق لتعاون اقتصادي اسرائيلي - عربي

بيان شهاب بالانسحاب : حكم برلماني بالمبايعة ؟

■ خطة الحل السلمي وتطورات المعركة !